المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الثلاثاء ـ ١٩/٣/٢٠١٩م
١٣/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

عملية سلفيت: صفعة متعددة الأوجه لرهانات إسرائيل على "السلام الاقتصادي"	العربي الجديد	٣
أسرى فلسطينيون يحرقون زنازينهم احتجاجا على أجهزة التشويش	الجزيرة نت	٥
أمن غزة يطلق سراح الصحافيين المعتقلين على خلفية تغطية فعاليات الغلاء	القدس العربي	٦
القيادي حسن يوسف يطالب بوقف الاعتقالات السياسية في الضفة وغزة	المركز الفلسطيني	٧
"فتح" تتهم "حماس" بالاعتداء على ناطقها بغزة.. والأخيرة ترد	عربي ٢١	٨

شؤون عربية:

النظام السوري يلوّح باستعادة شرق الفرات ويؤكد امتلاكه "عوامل القوة" لإخراج القوات الأميركية	الحياة اللندنية	٩
"الشرق الأوسط" تنشر أسرار الحوار السني العلوي السوري في برلين (وثيقة العيش المشترك)	الشرق الأوسط	١١
قادة «الحلفاء» في دمشق: نحو ربط العواصم براً... وطرد الأميركيين	الأخبار اللبنانية	١٩
أميركا تدْفع لبنان إلى أحضان روسيا وإيران: تَقَشُّف «حزب الله» يضرب الاقتصاد!	الراي الكويتية	٢٠

شؤون إسرائيلية:

الاحتلال يواصل مطاردة منفذ عملية سلفيت ويحصن مواقع جنوده	عرب ٤٨	٢٣
فريدمان: "الصفقة" قد تتطور لحكم ذاتي "محسن" للفلسطينيين دون القدس	وكالة سما	٢٣
نتنياهو: سنبدأ ببناء ٨٤٠ وحدة في مستوطنة "أرئيل"	الأناضول التركية	٢٥
إيران تخترق هواتف زوجة وابن نتنياهو	أمد للإعلام	٢٦

شؤون دولية:

المقالات والدراسات

نحو حل معادلة المقاومة والسلطة في غزة	معين الطاهر	٢٧
من المسؤول عن تحويل غزة إلى جحيم؟	هاني المصري	٣٠
ملاحقة المتظاهرين في غزة عار يشوه صورة الفلسطينيين	عبد الستار قاسم	٣٣
سوسيولوجيا الحراك الشعبي في غزة	سليم الزعنون	٣٤
فدائي عملية سلفيت: بدر في ليلة ظلماء	بسام أبو شريف	٣٦
انتخابات الكنيست الـ٢١ وسؤال القضية الفلسطينية	أنطوان شلحت	٣٧
المشهد السياسي الإسرائيلي وخصوصية انتخابات الكنيست الـ٢١	حسن لافي	٣٩
هل يمكن أن يُحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي "هذه المرة"؟	محمد عبد السلام	٤١
رؤساء أركان «محور المقاومة»: التربة عربية والحصاد إيراني	رأي القدس العربي	٤٥
الجريء لا ينتصر دائما	محمد السعيد إدريس	٤٧

عملية سلفيت: صفعة متعددة الأوجه لرهانات إسرائيل على "السلام الاقتصادي"

العربي الجديد - ٢٠١٩/٣/١٨

مرة أخرى يخرج فدائي من حيث لا يدري الاحتلال الإسرائيلي، فيطعن ويطلق النار ويقتل وينسحب من المكان، ليثبت فشل المنظومة الاستخباراتية والأمنية الإسرائيلية. لكن عملية سلفيت، التي نفذها، الأحد الماضي، فتى فلسطيني لم يتجاوز ١٩ سنة، أثبتت أمراً إضافياً، وهو أن "السلام الاقتصادي"، الذي تنشده إسرائيل لاحتواء الفلسطينيين، أصيب أيضاً بعدة طعنات في الأشهر القليلة الماضية.

ولم تدخل قرية الزاوية، غرب مدينة سلفيت شمال الضفة الغربية، دائرة الاهتمام الإعلامي فقط، بل إنها أصبحت مسرحاً لاقتحامات، ليلية ونهارية، ينفذها الاحتلال الذي يدعي أن المنفذ هو أحد أبنائها، ويُدعى عمر أبو ليلى (١٩ سنة)، ويعمل في مجال الألمنيوم إلى جانب مواصلته دراسته الجامعية. وكان الفدائي نفذ عملية مُركبة على مفترق واحدة من أكبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والمقامة على أراضي سلفيت، وتُدعى "أرئيل"، وهي مستوطنة صناعية وفيها جامعة إسرائيلية. وكانت الحصيلة مقتل اثنين وإصابة ثالث.

وقُتل صباح أمس مستوطن إسرائيلي متأثراً بجراح أصيب بها في العملية أول من أمس. ويسكن الحاخام القتيل، في مستوطنة قرب رام الله ويدير مدرسة دينية. ويُعتقد أن تلاميذه من المتطرفين الذين قاموا بقتل المواطنة الفلسطينية عائشة الرابي في أكتوبر/تشرين الأول العام ٢٠١٨ على حاجز زعترة جنوب نابلس، والذي لا يبعد كثيراً عن مكان تنفيذ عملية سلفيت. وكان نصيب جيش الاحتلال من الإحراج أكبر من نصيب الاستخبارات، إذ قام المقاوم بطعن أحد الجنود والاستيلاء على سلاحه، ليفر الجنود الآخرون من المكان، قبل أن يكمل عمليته بإطلاق النار على جنود ومستوطنين آخرين مستخدماً سيارة إسرائيلية، ويلوذ بعد كل هذا بالفرار، في نجاحات متتالية لعملية مُركبة أحرجت جنود الاحتلال الهاربين والاستخبارات الإسرائيلية. وحسب ما نقله الإعلام الإسرائيلي ونشره موقع "مدار" الفلسطيني، فإن "جندياً كان يقف إلى جانب العسكري الذي قُتل لم يحاول حتى إطلاق النار على المنفذ، فيما قام ضابط إسرائيلي بإطلاق النار من الجانب الآخر لموقع العملية، ما تسبب بجرح المنفذ إلا أنه تمكن من الاستمرار في إطلاق النار". واعترف إعلام الاحتلال بأن "أداء جنوده في الموقع كان معيباً". وانضم الفدائي في عملية سلفيت إلى قائمة منفذي عمليات أخرى قاموا بقتل جنود أو مستوطنين واغتنام سلاحهم كما هو الأمر مع الشقيقين البرغوثي، الشهيد صالح، والأسير عاصم الأسير، وقبلهم أحمد جرار.

ويركز مراقبون على أن عملية سلفيت، ومن قبلها عملية أشرف نعالوة، ابن قرية شويكة في قضاء طولكرم، أصابت "السلام الاقتصادي" بطعنات مؤلمة. فأبو ليلى، الذي يدعي الاحتلال أنه منفذ هجوم الأحد، والشهيد نعالوة، اختارا أكبر المستوطنات الإسرائيلية، التي يعمل فيها مئات العمال الفلسطينيين مع مشغليهم من المستوطنين، لتنفيذ عمليات نوعية، ما يُعدم أي أفق للسلام الاقتصادي الذي تنشده إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية لاحتواء الفلسطيني، عبر منحه فرصة عمل في مستوطنات مقامة على أرضه المسروقة. وكانت قوات

إسرائيلية خاصة اغتالت، في ١٣ ديسمبر/كانون الأول العام الماضي، الفلسطيني أشرف نعالوة، منفّذ عملية مستوطنة "بركان" المقامة على أراضي سلفيت، والتي قَتل خلالها مستوطنين وجرح ثالثا، بعد أكثر من ٦٧ يوماً على تنفيذه العملية، وما زالت تعتقل والديه وشقيقه وزوج أخته حتى الآن.

وكثف الاحتلال بعد العملية من حواجزه العسكرية لأغراض أمنية بهدف منع تحرك منفذ العملية الفدائية، إلا أنه لم يمنع مئات الفلسطينيين من الوصول إلى مستوطنتي "أرئيل" و"بركان" للعمل، في إشارة يرى المراقبون أن "هدفها إثبات أن المستوى السياسي والأمني الإسرائيلي يراهن على السلام الاقتصادي مع الفلسطينيين كنهج مهما كلف الأمر". ويقدر خبراء اقتصاد فلسطينيون عدد العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ بنحو ٢٥ ألف عامل، فيما يصل إجمالي العمال الفلسطينيين داخل المستوطنات وداخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨ إلى نحو ١٨٠ ألف عامل.

وسيعمد الاحتلال مثل العادة إلى فرض عقوبات جماعية على عائلة أبو ليلى، وهو أمر يتكرر مع جميع منفذي العمليات الفدائية، إذ يتم اعتقال الأب والأم والإخوة والأخوات، كما جرى الأمر مع عائلات جرار والبرغوثي ونعالوة ومن سبقهم، بالإضافة إلى شن عمليات اقتحام عقابية متكررة فجراً لبيوتهم وإخضاع من يبقى خارج الاعتقال لتحقيقات ميدانية، وصولاً إلى هدم المنزل، واستنفار كل الخلايا الأمنية والعملاء في الميدان من أجل الوصول إلى منفذ العملية لاغتياله أو اعتقاله. لكن من الواضح أن كل أساليب الردع على قسوتها، والتي طبقت مع كل منفذي العمليات من دون استثناء، لن تمنع مقاوماً جديداً من مواصلة تدمير "منظومة الردع" عبر عملية طعن أو إطلاق نار على المستوطنين والجنود.

على الصعيد الميداني، فإن كل ما قام به المستوطنون من إلقاء حجارة وضرب المواطنين الفلسطينيين كان متوقعاً، إذ يسيطر المستوطنون على جميع الطرق الخارجية بين المدن الفلسطينية. وهذا الأمر قد يتصاعد بعد زيارة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو مكان العملية لإسناد المستوطنين. وقال نتنياهو، لدى زيارته موقع إطلاق النار، "نعرف هوية المهاجم، وقوات الأمن تتعقبه بكل همة". وأضاف "هؤلاء الإرهابيون لن يقتلعونا من هنا، بل العكس هو ما سيحدث". وتحجج بالعملية للإعلان عن بناء وحدات استيطانية جديدة، مشيراً إلى أنه "سيتم البدء بتشييد ٨٤٠ وحدة معتمدة بالفعل في حي جديد" في المستوطنة.

وفي هذا السياق، قال الخبير في الشأن الإسرائيلي عادل شديد، لـ"العربي الجديد"، إن "عملية سلفيت جاءت قبل ثلاثة أسابيع من موعد الانتخابات الإسرائيلية، وفي وقت يرفع فيه نتنياهو شعار أنه رجل الأمن الذي حقق الأمن للمستوطنين والجيش". وأضاف "نتنياهو غير معني بالتصعيد الذي يطلبه المستوطنون من إغلاق شوارع، وخنق الفلسطينيين بالحواجز، وهو في الوقت ذاته غير معني بأن يبدو ضعيفاً أمام جمهوره قبل الانتخابات".

أسرى فلسطينيون يحرقون زنازينهم احتجاجا على أجهزة التشويش

الجزيرة نت . ٢٠١٩/٣/١٩

أقدم عشرات الأسرى الفلسطينيين في أحد أقسام سجن ريمون الصحراوي الإسرائيلي على حرق محتويات زنازينهم بعد شروع الاحتلال في تركيب أجهزة تشويش لمنع أي محاولة اتصال بينهم وبين العالم الخارجي.

وامتدت مساء الاثنين الاحتجاجات التي بدأت قبل أسابيع في سجن النقب الصحراوي إلى سجن ريمون القريب، والذي يقبع به أكثر من ثمانمئة أسير فلسطيني، بعد أن بدأت إدارة سجون الاحتلال تركيب أجهزة تشويش يقول الأسرى إنها تتسبب بالأمراض وإزعاج متواصل يمنعهم من النوم.

وقال نادي الأسير الفلسطيني للجزيرة نت إن حالة من التوتر الشديد تسود السجن بعد إقدام الأسرى على الاحتجاج بحرق غرف قسم رقم ١ والذي يقبع فيه عشرات الأسرى من المحسوبين على حركتيْ حماس والجهاد الإسلامي.

وقد تصاعدت المواجهة –حسب نادي الأسير– بين الأسرى وإدارة السجن عقب قيام الأخيرة بنقل أكثر من تسعين أسيرا من قسم إلى آخر بعد تزويده بأجهزة تشويش، ورفض الأسرى نقل أغراضهم الشخصية إلى القسم الجديد وأعلنوا خطوات احتجاجية.

وتعرض سجن ريمون الشهرين الأخيرين لسلسلة عمليات قمع شنتها وحدات إسرائيلية خاصة ضد أقسام الأسرى، بالإضافة إلى نصب أجهزة تشويش.

وحذرت هيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين من تدهور الأوضاع بالسجون "نحو كارثة حقيقية بعد نصب أجهزة التشويش".

ولجأ أسرى سجن النقب مساء الاثنين إلى إعلاء التكبيرات والطرْق على الأبواب، وردا على ذلك –تقول هيئة شؤون الأسرى– نشر الاحتلال تعزيزات غير عادية بين أقسامهم.

إزعاج.. أمراض

وقالت هيئة شؤون الأسرى إن الاحتجاج على أجهزة التشويش يأتي "نتيجة تأثيرها على بث محطات التلفاز، وإصدارها أصواتا زنانة مزعجة وإشعاعات تؤدي إلى الإصابة بمرض السرطان".

وكان الأسرى بسجنيْ النقب الصحراوي وريمون، ويصل عددهم إلى نحو ألفي أسير، قد أعلنوا الأسابيع الأخيرة العصيان وكذلك "حل التنظيمات" بمعنى قطع العلاقة بينهم وبين إدارة السجون التي تتم عادة عن طريق ممثل عنهم.

ويعتبر حرق الغرف أو الخيام أخطر الخطوات التصعيدية التي يتخذها الأسرى في عُرف تحركاتهم الاحتجاجية ضد إجراءات مصلحة السجون والتي تسبق لحظة المواجهة المباشرة مع وحدات القمع.

وأعلنت مصلحة سجون الاحتلال في بيان رسمي أن أسرى من حركة حماس أشعلوا النار في زنازينهم قرابة السادسة مساء، مما استدعى طواقم الإطفاء لإخمادها. وأدى الحادث إلى إصابة أحدهم بجروح وصفت بالطفيفة.

وهددت مصلحة السجون الإسرائيلية بمعاقبة الأسرى الذي أشعلوا النار وتحويلهم إلى المحاكمة، وقالت إن عددهم يقارب التسعين أسيرا.

وبدأت سجون الاحتلال بتركيب أجهزة تشويش في أقسام الأسرى بسجني النقب وريمون بعد توصيات لجنة إسرائيلية خاصة الصيف الماضي لمنع التواصل بينهم وبين عائلاتهم أو فصائلهم خارج السجون عن طريق هواتف مهرّبة.

ويضم سجن ريمون قيادات من الأسرى منهم عباس السيد عضو القيادة العليا لأسرى حركة حماس، إلى جانب عشرات الأسرى من أبناء قطاع غزة.

وقال الناشط بشؤون الأسرى فؤاد الخفش إن التضييق على الأسرى في ظروفهم الحياتية اليومية ورفع وتيرة قمعهم وسيلة متبعة ومعروفة مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، وتستخدمه الأحزاب الحاكمة دعاية لها.

ودعت قوى وفصائل فلسطينية لوقفات احتجاج الثلاثاء بالتزامن مع الاعتصامات الأسبوعية لأهالي الأسرى أمام مقار الصليب الأحمر في رام الله وميادين مدن الضفة ضد حملات القمع وتركيب أجهزة التشويش بأقسام الأسرى.

أمن غزة يطلق سراح الصحافيين المعتقلين على خلفية تغطية فعاليات الغلاء والنقابة ترفض الانتهاكات

القدس العربي - ٢٠١٩/٣/١٩

أطلقت قوات الأمن في غزة التي تديرها حركة حماس، سراح عدد من الصحافيين الذين جرى اعتقالهم خلال الأيام الماضية، خلال تغطيتهم فعاليات الاحتجاج الشعبي "بدنا نعيش"، وقالت فصائل المقاومة في غزة أنها توسطت في عملية إطلاق سراحهم.

وفي بيان لها أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية، أنها تدخلت بالتنسيق مع مسؤول العلاقات الوطنية للحركة لدى الشرطة الفلسطينية في غزة، بهدف إطلاق سراح المحتجزين طرفها من الصحافيين، وأنه استجابة لذلك "قامت الشرطة مشكورة بإطلاق سراحهم جميعاً".

وأكدت الفصائل احترامها وتقديرها لمهنة الصحافة وقدسيتها ورسالتها الوطنية الكبيرة، وقالت إنها "تحظى باحترام الجميع"، لكنها في بيانها دعت كافة العاملين في مجال الصحافة والإعلام لـ "احترام القانون والالتزام بالمصلحة الوطنية العليا، وعدم المشاركة في تأجيج الأمور، وتحري الأمانة والدقة والموضوعية في نقل الأخبار والأحداث".

وأثارت الفقرة الأخيرة من البيان، حفيظة الصحافيين، حيث ووجهت بانتقادات من خلال منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة وأنها حملت في طياتها توجه لوم للصحافيين، بارتكاب مخالفات خلال تغطية فعاليات الاحتجاج الشعبي على الغلاء، التي تجمل شعار "بدنا نعيش".

يشار إلى أن نقابة الصحافيين أعلنت في وقت سابق تعرض عدد من الصحافيين منذ يوم الخميس الماضي، الذي بدأت فيه الاحتجاجات عن اعتقال عدد من الصحافيين خلال التغطية.

في السباق، رفض نائب نقيب الصحافيين تحسين الأسطل "شيطنة" مهنة الصحافة، وقال إن كافة الصحافيين والصحافيات الذين اعتقلوا او تم تهديدهم او الاعتداء عليهم في غزة خلال الايام الماضية "هم محل احترام وتقدير ومارسوا حقهم الطبيعي في الوفاء بقسم مهنة الصحافة، وحق شعبنا في الحصول على المعلومات والصور والرأي، ولهم منا كل الشكر في التمسك بهذا الحق، والذي جعلهم عرضه لهذه الانتهاكات".

وقال إن المدان في هذه الاعتداءات والانتهاكات "هو من اعتدى على الصحافيين ولاحقهم"، مؤكدا أن النقابة ستواصل جهودها من أجل حماية الصحفيين والحفاظ على حريتهم وحرية عملهم.

وأعلن بشكل واضح أن كل من يعتدي على الصحافيين بأي شكل من الاشكال "هو خصم لها، وخصم للأسرة الصحافية"، مضيفا "ستكون نقابة الصحافيين دائما أينما يكون الصحافي، وتقف إلى جانبه أمام من ينتهك حريته وحقه غير القابل للمساومة".

وجدد الأسطل دعوة النقابة لكافة الزملاء بالإبلاغ عن أي انتهاك يتعرضون له، من خلال لجنة الأزمة التي شكلتها لمتابعة هذه القضية.

يشار إلى أن الفعاليات الشعبية انطلقت مساء الخميس الماضي، حيث شهدت عدة مناطق في القطاع وقفات احتجاجية ضد الغلاء، وقالت مراكز حقوق الانسان أن قوات الأمن، فضت تلك التجمعات بالقوة، وأنها اعتدت عليهم بالضرب، وقامت بحملة اعتقالات واستدعاءات كبيرة، وأن تلك الحملات طالت عاملين في مؤسسات حقوقية، بينهم من تعرض للضرب والاحتجاز.

وأمس قالت حركة فتح أن تلك القوات الأمنية اقتحمت عشرات المنازل في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة وفتشتها، وقانت باعتقال عدد من كوادرها وأعضائها.

القيادي حسن يوسف يطالب بوقف الاعتقالات السياسية في الضفة وغزة

رام الله – المركز الفلسطيني للإعلام . ٢٠١٩/٣/١٩

طالب القيادي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بالضفة الغربية، حسن يوسف، بوقف الاعتقالات السياسية والملاحقات الأمنية في كافة أرجاء الوطن على خلفية التعبير عن الرأي أو الانتماء السياسي.

ودعا القيادي يوسف، في بيان له، اليوم الثلاثاء (١٩-٣)، إلى صيانة حق الشعب الفلسطيني في التعبير عن رأيه بكل السبل المشروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير المناخ الإيجابي الداعم لذلك.

وناشد الأطراف الفلسطينية، إلى تغليب المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وتمتين الجبهة الداخلية للتصدي لصفقة القرن عبر التسامي على الخلافات الداخلية.

وأكد على حق الشعب الفلسطيني الكامل في التعبير عن إرادته الوطنية عبر صناديق الاقتراع والحراكات الشعبية، والعمل على تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وتشرف عليها حكومة وحدة وطنية.

وأعرب عن رفضه استخدام العنف والقمع ضد أَي فلسطيني على خلفية ممارسة حقه في التعبير المشروع عن رأيه.

ودعا القيادي حسن يوسف إلى عدِّ الأحداث التي تشهدها السجون، وتحدي أسرانا البواسل لإجراءات الاحتلال فرصة وطنية لتجاوز الخلافات، وتوحيد كل جهودنا السياسية والميدانية خلف أقدس قضايا شعبا وهي الأسرى.

والليلة الماضية، تعرض الناطق باسم "فتح" في قطاع غزة، عاطف أبو سيف، لاعتداء من مجهولين، بالضرب وأصابوه برضوض.

واتهمت "فتح" في بيان لها، حركة "حماس" بالوقوف وراء الحادث ووصفته بأنه "محاولة اغتيال".

وتسود حالة من التوتر قطاع غزة، منذ يوم الخميس الماضي، في أعقاب اندلاع احتجاجات ضد حركة حماس.

وتتهم "حماس"، خصمها السياسي حركة "فتح"، التي يتزعمها رئيس السلطة محمود عباس، بالوقوف وراء الاحتجاجات بغرض "استهداف قطاع غزة ونشر الفوضى".

"فتح" تتهم "حماس" بالاعتداء على ناطقها بغزة.. والأخيرة ترد

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٣/١٩

تعرض الناطق باسم حركة فتح في قطاع غزة، عاطف أبو سيف، أمس الاثنين، إلى اعتداء، أدى لإصابته بعدة كسور في أنحاء جسده.

واتهمت حركة فتح، نظيرتها حركة حماس، بالاعتداء على أبو سيف، وذكرت أنه تعرض لـ"محاولة قتل"، على أيدي عناصر من حركة حماس.

وقالت حركة فتح في بيان لها، نقلته وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، إن عناصر مسلحين من شرطة "حماس"، حضروا إلى المكان حيث يتواجد أبو سيف، وباشروا بالاعتداء عليه.

من جانبها نفت حركة حماس، الاتهامات الموجهة إليها بخصوص أبو سيف.

وقال الناطق باسم "حماس" بغزة، حازم قاسم، في تصريح لوكالة "الأناضول": "تنفي ونرفض الاتهامات الموجهة للحركة بخصوص الاعتداء على الناطق باسم حركة فتح، عاطف أبو سيف".

وأضاف: "كما أننا نرفض وندين ما تعرض له أبو سيف، فإننا نطالب بكشف ملابسات الحادث".

ويسود قطاع غزة، منذ يوم الخميس الماضي، حالة من التوتر، عقب اندلاع احتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية، ما تسبب في أعمال شغب وإغلاق طرق من قبل بعض المتظاهرين. في المقابل، قامت الشرطة التابعة لوزارة الداخلية بعمليات قمع واعتقال واستدعاء للعشرات من المتظاهرين.

من جهته قال الناطق باسم وزارة الداخلية بغزة، إياد البزم، إن وزارته مع التظاهر السلمي، مشيرا في الوقت ذاته، إلى أن الأجهزة الشرطية والأمنية تعاملت مع الاحتجاجات بعد أن تحولت إلى أعمال تخريب وفوضى.

وأضاف البزم في تصريحات لقناة الجزيرة، "كنا أمام خيارين: إما استمرار حالة الفوضى والعودة بغزة لمربع الفلتان، وإما الحفاظ على حالة الأمن والاستقرار".

وتابع البزم: "لسنا ضد المظاهرات المطلبية والاحتجاجية على الظروف الصعبة لشعبنا في غزة بفعل الحصار والعقوبات التي تفرضها السلطة، لكن أن يتم استغلال ذلك من أجل إثارة الفوضى والتخريب فلن نسمح بذلك".

من جهتها، قالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إنها تتابع وتوثق وترصد تداعيات الحراك السلمي في قطاع غزة "بدنا نعيش"، للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية.

وأضافت الهيئة في بيانها، أنها وثقت منذ بدء الحراك جملة من الانتهاكات طالت العديد من الحقوق والحريات جراء عمليات الفض بالقوة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، وطالت الحق في الحرية والأمن الشخصي، إضافة إلى الاعتداء على النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وطالبت بضرورة تعامل "حماس" في قطاع غزة مع مطالب المحتجين من منظور حقوقي قانوني، ينأى بهم عن المناكفات السياسية والمعالجات الأمنية، بما يضمن تعزيز لغة الحوار ونبذ خطاب الكراهية وتقبل الآخر، صونا للسلم الأهلي وعدم انتهاك الحقوق والحريات في قطاع غزة.

النظام السوري يلوّح باستعادة شرق الفرات ويؤكد امتلاكه "عوامل القوة" لاخراج القوات الأميركية

الحياة - ٢٠١٩/٣/١٩

تزامناً مع قرب سيطرة "قوات سورية الديمقراطية" (قسد) على آخر جيب لتنظيم "داعش" شرق الفرات، لوح النظام السوري باستعادة كامل الأراضي الواقعة تحت سيطرة "قسد" ذات الغالبية الكردية والمدعومة من الولايات المتحدة بالقوة، وفرض سيطرة الدولة على كل الأراضي السورية بما فيها التنف وإدلب. وطالبت إيران وسورية والعراق القوات الأجنبية "غير الشرعية" بالانسحاب من سورية، بينما أكد النظام السوري أن "عوامل القوة" متوفرة لاعادة كل شبر من سورية، بينما أعلن العراق أن الطريق بين دمشق وبغداد ستُفتح قريباً.

وفي حين نفت واشنطن تقارير صحافية عن نيتها الابقاء على نحو ألف جندي في سورية، وأكدت أنها ماضية في المخطط المقر في شباط (فبراير) الماضي بحسب طلب الرئيس دونالد ترامب، بعثت موسكو رسائل طمأنة إلى تل أبيب واكدت أنها تضمن أمن خط "برافو" على الحدود بين القسم المحتل من هضبة الجولان والأراضي التي يسيطر عليها النظام.

وفي مؤتمر صحافي مشترك مع رئيسي الأركان العراقي الفريق أول ركن عثمان الغانمي ورئيس الأركان الإيراني اللواء محمد باقري، قال وزير دفاع النظام السوري علي أيوب إن "أي وجود عسكري لأي دولة كانت من دون دعوة رسمية من الدولة السورية هو احتلال غير شرعي ومن حق سورية الدفاع عن أمنها وسيادتها". وأضاف: "سنستعيد السيطرة على كل شبر من الأرض السورية". وذكر أيوب أن "عوامل القوة متوفرة لدى الجيش العربي السوري لإخراج القوات الأميركية المحتلة من التنف، وأميركا وغيرها سيخرجون من سورية".

وعن شرق الفرات قال أيوب إن "الورقة المتبقية مع القوات الأميركية هي قسد، وسنتعامل معهم إما بالمصالحات وإما بتحرير الأرض". ومع تزايد الخروقات في إدلب في الفترة الأخيرة، أكد أيوب أن "إدلب لن تكون استثناء أبداً، فهي واحدة من أربع مناطق خفض التصعيد التي تم تحديدها حيث عادت المناطق الثلاث الأخرى إلى كنف الدولة السورية وهذا ما ستؤول إليه الأمور في إدلب وغيرها".

وسعى الوزير السوري إلى التقليل من حجم الخلافات بين روسيا وإيران في سورية، وقال إن "التنسيق بين الإيرانيين والروس على أعلى المستويات، والدليل النتائج التي تحققت في الميدان والاجتماعات كثيرة والأهداف مشتركة". ودعا إلى عدم الالتفات كثيراً إلى ما ينشر في الاعلام حول وجود خلافات بين الطرفين.

وقال باقري إن "القوات الموجودة في سورية من دون التنسيق مع الحكومة في هذا البلد ستنسحب عاجلاً أم آجلاً"، مؤكداً على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من منطقة إدلب وشرق الفرات، في إشارة إلى القوات الأميركية التي تقود التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش". وفي المقابل، أكد باقري أن "إيران ستبقى في سورية ما دامت الدولة السورية تطلب ذلك".

وكشف الغانمي أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد فتح المنفذ الحدودي بين العراق وسورية واستمرار الزيارات والتجارة بين البلدين، وأكد أن القوات الأمنية السورية والعراقية تتولى أمن الحدود المشتركة، مؤكدا أن "أمن سورية وأمن العراق لا يتجزأ فسورية تعتبر عمقا للعراق والعراق عمقا لسورية والتنسيق سوف يستمر من خلال مركز المعلومات الذي تم إنشاؤه".

وبعد أشهر من استعادة جيش النظام المنطقة الجنوبية إصر حملة عسكرية صيف العام الماضي، قال رئيس قسم الشرطة العسكرية الرئيسية في وزارة الدفاع الروسية الجنرال فلاديمير إيفانوفسكي للصحافيين أثناء جولة على الحدود مع الجولان السوري المحتل: "نحن الآن في منطقة مرتفعات الجولان على خط برافو، على الجانب السوري الشرقي، حيث تم إنشاء ٦ مراكز مراقبة منذ نهاية العام الماضي، والتي تراقب وضع المنطقة المنزوعة السلاح، فضلاً عن مراقبة وقف إطلاق النار بين سورية وإسرائيل". وأضاف: "اليوم وصلنا إلى أول مركز، وبالتالي في غضون ٣ أشهر تم تجهيز هذا المنصب بالكامل من الناحية الهندسية". وأكد إيفانوفسكي أن الجانب الروسي هيأ "الظروف لتتمكن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من وضع مواقعها والبدء في شكل كامل العمل على خط برافو (خط الهدنة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣) لتنفيذ المهام التي أدتها قبل عام ٢٠١٣". وفي رسالة طمأنة للجانب الإسرائيلي، أشار الجنرال الروسي إلى أن العسكريين الروس والسوريين يقومون بتدريبات

مشتركة قرب "خط برافو"، مؤكداً أن "لدينا خطة واحدة لحراسة وتأمين هذه المربع الداخلي والخارجي على التوالي تحرسه قوات الحكومة السورية وقوات الأمن".

وبعد ساعات على تقرير نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" نقلت فيه عن مصادر أميركية أن واشنطن تنوي إبقاء ألف جندي في الأراضي السورية، نفت وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) هذه الأنباء. وأوضحت في بيان باسم رئيس الأركان جوزيف دانفورد أن لا صحة لها ولا تعكس الحقيقة، وأن خطط الانسحاب التي وُضعت في شباط (فبراير) الماضي بشأن الانسحاب من سورية، لم يطرأ عليها أي تغيير.

وكان ترامب أعلن في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨، أن التحالف الدولي أوشك على القضاء على تنظيم "داعش" في سورية، وكشف بشكل مفاجئ أن القوات الأميركية ستنسحب من سورية قريباً، قبل أن يعود بفعل ضغوط من وزارة الدفاع والخارجية ويعلن عن بقاء نحو ٤٠٠ عسكري أميركي داخل الأراضي السورية لفترة معيّنة بعد عملية الانسحاب.

«الشرق الأوسط» تنشر أسرار الحوار السني ـ العلوي السوري في برلين

جرى بعلم دمشق ومشاركة شخصيات من الداخل والخارج... و«الشرق الأوسط» تنشر وثيقتيه

برلين: إبراهيم حميدي ـ الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/١٩

بعد أكثر من سنتين من الحوار السري بين شخصيات ممثلة للمكونات السورية داخل البلاد وخارجها، خصوصاً من العلويين والسنة، قرر المتحاورون الخروج إلى العلن بـ«مدونة سلوك لعيش سوري مشترك» تكون بمثابة مبادئ فوق دستورية، وتأسيس «مجلس المدونة السورية» على أمل توفير «حاضنة اجتماعية» تشكل ضمانة للمستقبل «بعيداً عن معادلة النظام والمعارضة».

الجولة الأخيرة من الحوار جرت في برلين، الجمعة والسبت الماضيين، بمشاركة ٢٤ شخصاً؛ جرى اختيارهم باعتبارهم ممثلي مكونات، ولهم صلة بالبيئة الحاضنة ومجتمعاتهم المحلية. شارك في الجولة الحوارية ١١ من داخل البلاد و١٣ من الخارج، وكان بين «سوريي الداخل» ٩ شخصيات علوية هم نواب سابقون وأبناء شيوخ وشخصيات مؤثرة ذات علاقة بالمجتمع والدولة، على طاولة مستديرة، إلى جانب معارضين و«ثوار» من قادة عشائر من شرق البلاد وشمالها وجنوبها ووسطها ودمشق، وشخصيات كردية، ومسيحيين.

واذ قلل دبلوماسيون من اهمية الحوار نظرا بسبب غياب افق حل سياسي عاجل وعدم فعالية المشاركين، اشار اخرون الى اهميته الرمزية وبعده الاجتماعي.

الحوار الذي صار له يجري وراء الستارة، وتنقل بين باريس وزيوريخ وبرلين، وشاركت فيها شخصيات عدة، وأداره الدكتور ناصيف نعيم، الخبير السوري بالدستور والمقيم في ألمانيا، قرر القيمون عليه إخراجه إلى النور، حيث حضرت «الشرق الأوسط» اليوم الثاني من الجولة يوم السبت والجلسة الختامية «في مكان ما» في

العاصمة الألمانية، حيث عمد المشرفون إلى مصادرة الهواتف الجوالة وأي جهاز إلكتروني. وتمت دعوة خبراء في الإرهاب والعملية السياسية لإيجاز المشاركين لرفد خلاصات الحوار في المسار السياسي وما بعده.

وسُمح بتداول كل شيء إعلامياً باستثناء الأسماء الحقيقية للمشاركين من داخل البلاد، الذين أكدوا علم السلطات السورية بمضمون الحوارات والوثائق المتفق عليها، وأجمعوا على أنهم شاركوا ويشاركون «باعتبارنا سوريين، ونرفض تقديمنا باعتبارات طائفية، وألا نكون حرفنا المشروع عن هدفه».

وفي الجلسة الأخيرة، اشتعل النقاش بين أبناء الداخل والخارج حول وجود القوات الأجنبية في سوريا. الفكرة كانت الوصول إلى موقف مشترك يطالب بانسحاب القوات الأجنبية تطور إلى بحث موضوع «داعش» ووجود «حزب الله» في سوريا، إلى أن جرى التفاهم على صوغ مسودة بيان تطالب بـ«انسحاب جميع القوات الأجنبية من سوريا»، من دون ذكر لأي دولة أو ميلشيات، قبل فتح الباب أمام النقاش الإعلامي في أسباب اتخاذهم القرار بالعلنية، وعدم رغبة «أبناء الداخل» ذكر أسمائهم الصريحة طالما أن دمشق على علم بالحوارات.

الحوار

تعود فكرة الحوار إلى ٢٠١٦، حيث جرت لقاءات في فرنسا وسويسرا بين شخصيات علوية وسنية بتردد أوروبي وقتذاك، من منطلق بحث «وثيقة الإصلاح العلوي». نهاية ذاك العام، حصل اجتماع عاصف عندما وُضع على الطاولة اقتراح الموافقة على «مرحلة انتقالية» وتشكيل «مجلس رئاسي» في سوريا. وجرت بعض التغيرات في الهيكلية والمشاركين إلى أن عقدت اجتماعات أخرى بين «فريقين: علوي وسني» في منتصف ٢٠١٧، حسب إيجاز أحد المنظمين. وكان بين المشاركين، ملهم الشبلي من عشيرة الفوارة، والشيخ أمير الدندل من عشيرة العقيدات، وعوينان الجربا من عشيرة شمر، ومصطفى كيالي من أحفاد «الكتلة الوطنية» في حلب – إدلب، إضافة إلى «شخصيات علوية» من طرطوس وحمص واللاذقية.

للخروج من «المأزق»، جرى التوافق على إبعاد ثلاثة أمور من النقاش، هي: «النظام والمعارضة، الرئيس بشار الأسد، ثورة أم مؤامرة»، حسب شرح ناصيف نعيم، حيث بدأ صوغ وثيقة فوق دستورية عرفت باسم «مدونة سلوك لعيش سوري مشترك» تتضمن أموراً يتفاهم عليها السوريون، وتبلورت في نهاية ٢٠١٧. وأنجزت الوثيقة في صفحتين تضمنت ١١ مبدأ هي: «وحدة الأراضي السورية، المكاشفة والاعتراف، لا غالب ولا مغلوب، لا أحد بريء من الذنب، محاسبة لا ثأر، جبر الضرر، متابعة الملف الإنساني، الهوية التنوعية للمجتمع السوري، عدم تسييس الانتماء، جماعية التراث السوري، مبدأ المساواة بين السوريين وحماية حرياتهم».

وبين أكثر النقاط التي جرى انقسام حولها، البند الرابع المتعلق بالمسؤولية، و«هل نذكر النظام أم لا» إلى أن جرى التوافق على عبارة «لا أحد بريء من الذنب على أساس الاعتراف المتبادل بين أطراف الصراع أن لا أحد بريء من الارتكاب، كلٌّ حسب دوره ومستقبله». وبعد الوصول إلى الوثيقة، جرى توقيعها من قبل المشاركين أمام القضاء الألماني، مع ذكر تفاصيل الهوية والمعلومات لكل شخص، إضافة إلى أخذ صورة لكل مشارك مع الوثيقة. وقال أحد المشاركين، إنه أخذ «مدونة السلوك» إلى دمشق، وجرى تسليمها إلى مسؤولين رفيعي المستوى.

ورغم الوصول إلى «الاختراق»، استمرت الاجتماعات طيلة العام الماضي في برلين للمضي خطوة إضافية في الحوار إلى أن جرت «مأسسة العمل» عبر تشكيل «مجلس المدونة السورية»، ونصت وثيقته على أن «شخصيات سورية مهتمة بالشأن العام من اتجاهات فكرية واجتماعية متنوعة في المجتمع السوري» توصلت إلى مدونة، و«بناءً على ما تم من اجتماعات بين الشخصيات الموقعة التي اتسمت بطابع الدورية، وأخذت شكلاً مؤسساتياً بحكم الأمر الواقع، تم انضمام الكثير من الشخصيات، ووقعت عليها، معتبرة نفسها امتداداً لمبادئها وجزءاً من الجسم الحامل لهذه المدونة، وباتت الشخصيات جميعها تشارك في الاجتماعات الدورية».

وأشار الموقعون إلى أنهم اتفقوا على تأسيس «مجلس المدونة السورية جسماً حاملاً ومسؤولاً عن مدونة السلوك تجاه السوريين، أينما وجدوا، وتجاه الدول والمجتمعات الدولية كافة». كما جرى في الجلسة الأخيرة تعيين ثلاثة ناطقين باسم «المجلس»، إضافة إلى العمل على إقامة نظام داخلي وتشكيل لجان عمل من المشاركين لوضع «خريطة تنفيذية» لشرح المبادئ الـ١١، وتقديمها إلى الحواضن الاجتماعية لكل منهما داخل البلاد وخارجها.

أسئلة وأجوبة

أتيحت فرصة الحوار مع جميع المشاركين على مائدة واحدة في بناء ألماني قديم ذي سقف عال ونوافذ واسعة تتوسطه لوحة مذهبة تطل على طاولة مستديرة انحشر فيها ٢٤ شخصاً. من الداخل والخارج. رجال ونساء. شباب وكهول. بالزي التقليدي والزي العصري. بعضهم تحدث بلهجته، فيما تحدث آخرون بالإنجليزية. بعضهم خبر الغرب، فيما لا يعرف آخرون سوى قريتهم وضيعتهم.

وما إن هدأت النفوس بعد النقاش الساخن حول القوات الأجنبية، حتى طرح السؤال: «لماذا قررتم الآن الخروج إلى العلن؟». كل أجاب على طريقته، وكان المنظم هو ناصيف نعيم. أجاب الجربا أنه بعد إقرار الوثيقة لاحظ ردود فعل إيجابية وصدى طيباً في أوساط من يعرفهم و«حاضنتنا الاجتماعية»، ذلك أن هدف المشاركين هو الوصول إلى «نظام سياسي اجتماعي للدولة القادمة على أساس العدالة الاجتماعية». في الصورة الأوسع، أشار، وهو القادم من شرق سوريا، إلى ضرورة وجود دور عربي في سوريا و«نناشد الدول العربية، وفي مقدمها السعودية، القيام بدور عربي لحل القضية السورية. الدول الأخرى لها مصالح، لكن الدول العربية هي أهلنا والسعودية هي الأخ الأكبر لنا».

وأشار إلى أن «الشعب السوري لا يرى حلاً عبر معادلة النظام والمعارضة، بل الحل عبر الحاضنة الاجتماعية. والمدونة هي رسالة طمأنة إلى الشعب بأن هناك أشخاصاً يعملون للناس ويشكلون ضمانة للمستقبل». وأضاف: «قبل الثورة نعرف المشاركين معنا من الداخل من حمص وطرطوس، ونعرف أنهم مؤثرون، ويعرفون أن مفتاح الحل هو الحاضنة الاجتماعية... النظام لم ولن يسمح بوجود مجتمع مدني، ويعرف دائماً أن الحل هو عند المجتمعات المحلية، ونحن نشكل ضمانة للمستقبل، والعلويون المشاركون يعرفون ذلك».

وإذ رأت سيما عبد ربه أن المدونة ضمنت «١١ مبدأ تضم أفكاراً جامعة ستتبعها آليات تنفيذ»، قال أحد المشاركين من طرطوس إن المبادئ «يقول البعض عنها إنها طوباوية، نريد هذه الطوباوية والحلم، ونريد العيش

بالفضيلة. والمدونة هي أيقونة المستقبل السوري بعد المقتلة السورية لكل الأطراف». وقال مشارك آخر من حمص إن المبادئ «تعبر عن نبض الشعب السوري، وهي خريطة طريق لسوريا».

من جهته، قالت إحدى الشخصيات البارزة، وهو نائب سابق وشخصية فاعلة في طرطوس، إنه يرفض مثل غيره أن يقدم من منطلق طائفي و«العلويون رفضوا عبر التاريخ الانفصال واختاروا الدولة السورية»، والخلاف الموجود حالياً «هو سياسي يحاول البعض تقديمه طائفياً». ونقل عن الشيخ صالح العلي، أحد قادة الثورة السورية ضد الانتداب الفرنسي، قوله «إن العلويين جميعاً سنة إذا تعرض سني للخطر». وذهب آخر للقول: «الخلاف ليس داخلياً، بل مؤامرة خارجية».

غض الطرف

ورأى السفير السوري السابق في لندن سامي الخيمي، أن الخطر على سوريا أن السوريين غير مجتمعين على مواجهة أطماع الخارج، مطالباً بضرورة أن يبحث السوريون عن المصالح الاقتصادية فيما بينهم، فيما أملت عبد ربه في بناء «كتلة حرجة اجتماعية سورية» تشكل رافعة للحل. ورأى إبراهيم محمد إبراهيم باشا، وهو من أكراد الحسكة: «نحن كثوار قمنا ضد النظام، وأرى أن المدونة تمثل حلم كل السوريين».

أما أحد المشاركين من الساحل والفاعلين في مساعدة النازحين، «بما في ذلك أسر المسلحين»، فقال: «جرى العمل الممنهج على تدمير الرموز السورية، ولم يبق لنا سوى فعل الممكن. والمبادئ الـ١١ هي خطوة نحو المستقبل»، الأمر الذي وافق عليه إبراهيم شاهين من ألمانيا، قائلاً: «المدونة خلاصة عمل هادئ وعميق من دون ضجيج للوصول إلى المشتركات». وأضاف آخر أن «العلنية ضرورية لجمع السوريين حول هذه المبادئ التي لا خلاف حولها، وتوفير ضمانة وأمل للمستقبل».

من جهته، قال نائب سابق في حمص، معروف بصلاته وفعاليته، «الحرب السورية فريدة. بعض القوى زادت ضراوة الحرب تحت عنوان مساعدة الشعب السوري»، إذ إن السوريين لم يكونوا متعودين على القتل و«القوى الخارجية كان لها دور في سفك الدم السوري»، محذراً من «اصطياد البعض في الماء العكر، وتأسيس كانتونات شرق سوريا»، الأمر الذي وافق عليه زميله، وأضاف أن «السلطات على أعلى مستوى على علم بهذا الحوار وتسلمت نص المدونة». وحض آخر على ضرورة رفع العقوبات الغربية التي تضر بالإنسان السوري العادي.

في المقابل، قالت إحدى الشخصيات المعارضة إن «حديث النظام عن الانتصار يستفز الكثيرين، ونعرف أن هناك ردوداً وعمليات ضد قوات النظام في الجنوب السوري، لذلك فإن طرح هذه المبادئ يدفع الناس للبحث عن المشتركات»، فيما قالت مشاركة بارزة من دمشق إن مشاركة «سوريي الداخل» بالحوارات حصلت «من دون وهم: نحن نحاول أن نراوغ ضمن الهامش بحثاً عن التغيير»، مشددة على رفض فكرة «أن الداخل كتلة واحدة موحدة». وأضاف إلى ذلك شخص آخر من طرطوس: «إذا كان الشعب السوري لا يقبل بعضه بعضاً، يمكن للأمور أن تنفجر في أي لحظة. لذلك لا بد من التحرك الاجتماعي، وهذه المدونة ضرورة والإعلان ضروري».

بسام صباغ، وهو مسيحي من حلب ومقيم في الخارج، حرص على إيصال صوته، قائلاً: «الانطباع أن المسيحيين هم مع النظام، وليسوا مع المعارضة. في الواقع المعارضة تأسلمت، أو دُفعت إلى التأسلم، وبالتالي

من يرتبط بالمعارضة السياسية يعتبره بعض المسيحيين خائناً لهم، لذلك فإن هذه المدونة مهمة لأنها تتحدث عن مبادئ سامية وفوق الاستقطاب بين النظام والمعارضة».

وبعد يومين من الأخذ والعطاء تحت سقف ألماني، وبقواعد حوار ألمانية، من دون هواتف جوالة، وبعزلة كاملة، عاد كل إلى مكانه الجغرافي. أبناء الداخل إلى سوريا. أبناء الخارج إلى الشتات. لكن التواصل قائم بينهم للترويج لـ«مدونة سلوك»، إضافة إلى العمل لحل إشكاليات وقضايا في مجتمعاتهم المحلية... من دون انتظار حل سياسي من فوق، وبتفاهمات خارجية، طال انتظاره، وقد يطول فرضه.

مدونة سلوك لعيش سوري مشترك

ماهية المدونة

وثيقة للتلاقي بين السوريين، رغبةٌ في تجاوز المعضلات الموروثة والمعاصرة بين أطيافهم، وصولاً إلى ناظمٍ اجتماعي وسياسي للدولة السورية القادمة، وتأصيلاً لعقدٍ اجتماعي سوري جديد قائم على المواطنة.

مبادئ المدونة

1. وحدة الأراضي السورية

2. المكاشفة والاعتراف

من الواجب الاعتراف بالحالة السورية، دون مبالغة أو مجاملة، فالانفتاح على الحقيقة يشكل نقطة البدء في أي حوار مجتمعي فعال لإزالة أسباب الخوف بين أطياف الشعب السوري.

3. لا غالب ولا مغلوب

الإقرار أن لا غالب ولا مغلوب في الحرب السورية، والخاسر الوحيد فيها هو الشعب السوري.

4. لا أحد بريء من الذنب

الاعتراف المتبادل بين أطراف الصراع كافة بأن لا أحد بريء من الارتكابات بحق الشعب السوري، كل حسب دوره وموقعه.

5. محاسبة لا ثأر

المحاسبة على الانتهاكات من أي طرف هي مسألة جوهرية في بناء الدولة، وتتم هذه المحاسبة بعيداً عن الثأر والتهميش والإقصاء، وتكون شخصية، ولا يجوز تحميل الفرد مسؤولية عمل الجماعة، كما لا تتحمل الجماعة مسؤولية عمل الفرد.

6. جبر الضرر

الاعتراف بحق كل سوري بتعويض ما دُمر من أملاكه واستعادة ما سلب منها، بما في ذلك حقه بالعودة إلى مسقط رأسه أو المكان الذي تم تهجيره منه منذ آذار 2011 وما بعده، مع مراعاة الضرورات والأولويات. وحفظ حقوق من تضرر قبل هذا التاريخ، أياً كان نوع هذا الحق ومنشؤه.

7. متابعة الملف الإنساني

التزام السوريين مجتمعين بمتابعة الملف الإنساني السوري الناتج عن الصراع بعد آذار 2011، والمتعلق بالمعتقلين والأسرى والمفقودين وأُسَرُ الضحايا، مع متابعة المصابين والمعاقين. إضافةً إلى كافة الحالات المماثلة قبل هذا التاريخ.

8. الهوية التنوعية للمجتمع السوري

الاعتراف بأن المجتمع السوري بطبيعته هو مجتمع متنوع قومياً ودينياً ومذهبياً وإثنياً وقبلياً، ولا يجوز لأية فئة احتكار الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو القومية أو الدينية أو المذهبية في سورية.

9. عدم تسييس الانتماء

عدم تسييس المجتمع السوري على أساس قومي أو ديني أو مذهبي، دون المساس بحق الفرد في الانتماء إلى قومية أو دين أو مذهب أو قبيلة.

10. جماعية التراث السوري

التراث السوري يشمل كافة الحضارات التي عاشت وتعاقبت ولا زالت تعيش على الأرض السورية، والحفاظ على إرث وجوهر ومظاهر كل هذه الحضارات يشكل واجباً يرتبط بصميم الهوية السورية.

11. مبدأ المساواة بين السوريين وحماية حرياتهم

المساواة بين السوريين في الذات الإنسانية والكيان البشري والمراكز الحقوقية وضمان حرياتهم في المجالات كافة، مسألة غير قابلة للمساومة.

إن الموقعين على هذه المدونة يتعهدون بالعمل وفق مبادئها، ونشر هذه المبادئ في محيطهم والعمل على توسيع دائرة قبولها ليشمل كل السوريين.

«المقتطف».. ٢٠١٩/٣/١٩م

وثيقة تأسيس مجلس المدونة السورية

قامت شخصياتٌ سورية مهتمة بالشأن العام تمثل اتجاهاتٍ فكرية واجتماعيةٍ متنوعة في المجتمع السوري - وعلى امتداد عدة أشهر - بعقد عدة اجتماعات متتابعة؛

ونتيجة التباحث والمناقشة، اتفقت على مبادئ جمعتها في وثيقة: "مدونة سلوك لعيش سوري مشترك"؛

بعد التوقيع على مدونة السلوك وإشهارها في الصحافة العربية والعالمية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وما تبع ذلك من ردود فعل مشجعةٍ وإيجابيةٍ بمعظمها؛

وبناء على ما تم من اجتماعاتٍ بين الشخصيات الموقعة على المدونة، والتي اتسمت بطابع الدورية وأخذت شكلها المؤسساتي بحكم الواقع، فقد تم - وعلى التتابع - انضمام العديد من الشخصيات التي تبنت المدونة ووقعت عليها معتبرةً نفسها امتداداً لمبادئها وجزءاً من الجسم الحامل لهذه المدونة، وباتت الشخصيات جميعها تشارك في الاجتماعات الدورية؛

وفي ضوء التوافق التام على المضمون الفكري والانعكاس الاجتماعي للمدونة، إضافة إلى أهمية تعريف الشارع السوري - في الداخل والخارج - بهذه المدونة ووضعها موضع التنفيذ؛

وبعد التشاور حول الطبيعةِ المؤسساتية لعمل الشخصيات المجتمعة والتي تدرك أهمية إعطاء صبغة الديمومة والثبات لعملها؛

فقد اتفق المجتمعون على تأسيس **مجلس المدونة السورية** جسماً حاملاً ومسؤولاً عن مدونة السلوك تجاهَ السوريين أينما وجدوا، وتجاهَ الدول والمؤسسات الدولية كافة.

«المقتطف».. ٢٠١٩/٣/١٩م

قادة «الحلفاء» في دمشق: نحو ربط العواصم براً... وطرد الأميركيين

الأخبار ـ ٢٠١٩/٣/١

انعقد، أمس، في دمشق، اجتماع رفيع المستوى ضمّ وزير الدفاع السوري العماد علي عبد الله أيوب، ورئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري، ورئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول ركن عثمان الغانمي. وأعقب الاجتماع مؤتمر صحافي مشترك تناول العناوين الأساسية التي بُحثَت في «القمة العسكرية». كذلك، التقى الوفدان العراقي والإيراني الرئيس السوري بشار الأسد بحضور وزير دفاعه. وأكد الأسد أمام الحاضرين أن «العلاقة التي تجمع سوريا وإيران والعراق علاقة متينة، تعززت خلال فترة الحرب، حين امتزجت دماء القوات المسلحة السورية والإيرانية والعراقية في مواجهة الإرهاب».

وتشي أجواء المشاورات الثلاثية بانطلاق الإعداد لمرحلة مختلفة من الصراع، يكون فيها الإمساك بالحدود العراقية ـ السورية، والسيطرة على المعابر بين البلدين، هو المهمة الأساسية، مع ما يعنيه الأمر من تحدٍّ للأميركيين الموجودين في التنف، عند نقطة التقاء الحدود الأردنية مع السورية والعراقية، بالإضافة إلى شرقيّ الفرات حيث تنتشر القواعد الأميركية بالتعاون مع القوات الكردية. كذلك، يحضر هنا العنصر الإسرائيلي؛ إذ يُعَدّ الإمساك بالحدود، وفتح المعابر، ووصل الدول الثلاث بعضها ببعض لتصبح طريق طهران ـ بيروت سالكة برّاً، «مسألة أمن قومي» بالنسبة إلى إسرائيل، التي صرّحت بذلك في مرات عدة سابقاً.

وبهذا الخصوص، شدد رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية، على أن فتح المنافذ الحدودية «أمر مهم وحساس للمبادلات التجارية، ولتنقل السياح والزوار الإيرانيين انطلاقاً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى العراق، ومن العراق إلى سوريا». كذلك أعلن رئيس أركان الجيش العراقي أن «الأيام المقبلة ستشهد فتح المعبر الحدودي بين سوريا والعراق (البوكمال ـ القائم)، واستمرار الزيارات والتجارة المتبادلة». وتربط بين سوريا والعراق ثلاثة معابر مغلقة حالياً، هي معبر البوكمال ـ القائم، المحاذي لمنطقة المعارك بين «قسد» المدعومة أميركياً وتنظيم «داعش»، وهو تحت سيطرة القوات الحكومية في دير الزور، وممرّ اليعربية الواقع تحت سيطرة التنظيمات الكردية المسلحة في محافظة الحسكة في الشمال الشرقي، وأخيراً معبر التنف الذي تسيطر عليه قوات من «التحالف الدولي»، وخصوصاً الأميركيين، مع فصائل مسلحة تدعمها.

وإلى جانب ملف الحدود العراقية السورية، حضر على طاولة المباحثات ملف الوجود الأميركي في سوريا وسبل إنهائه، بالإضافة إلى ملف إدلب التي لا تزال تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية. وفي هذا الإطار، أشار وزير الدفاع السوري، العماد علي أيوب، إلى أن «عوامل القوة متوافرة لدى الجيش السوري لإخراج القوات الأميركية المحتلة من التنف»، مؤكداً أن «أميركا وغيرها سيخرجون من سوريا». ولفت إلى أن الورقة الباقية مع القوات الأميركية هي «قسد»، و«سنتعامل معهم إما بالمصالحات وإما بتحرير الأرض»، مضيفاً أن «خيارنا أن نعيش كسوريين بعضنا مع بعض إلى الأبد/ وفق مشيئتنا وليس مشيئة الآخرين».

من جهته، لفت اللواء الإيراني، محمد باقري، إلى أنه «جرى التأكيد في هذا الاجتماع لسيادة الدول الثلاث على أراضيها، ورفض أي وجود عسكري بصورة غير شرعية وتحت أي ذرائع لتبرير هذا الوجود في منطقة الجزيرة السورية أو إدلب أو التنف، ودرسنا السبل التي يجب أن نتخذها لإعادة هذه الأراضي إلى السيادة السورية والقرار النهائي يعود للدولة السورية والجيش السوري»، في إشارة إلى الوجودين العسكريَّين الأميركي بالدرجة الأولى، ثم التركي. وفي ما يتعلق بمسألة إدلب، رأى وزير الدفاع السوري أن «إدلب لن تكون استثناءً أبداً، فهي واحدة من مناطق خفض التصعيد الأربع التي حُدِّدَت، حيث عادت المناطق الثلاث الأخرى إلى كنف الدولة السورية، وهذا ما ستؤول إليه الأمور في إدلب وغيرها». وحول الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، علّق العماد أيوب قائلاً: «نتصدّى بكفاءة وحرفية عالية لجميع الاعتداءات الإسرائيلية، ويجري إسقاط معظم الصواريخ المعادية، وهذا يعني إفشال أهداف العدوان».

ولعلّ أبرز ما ميّز اجتماعات أمس أيضاً، أنها جاءت في ظل غياب روسي «غير معتاد» عن اجتماعات مشابهة. وهو غياب لا يبدو خالياً من دلالات سياسية، إذ إن النقاط التي ركز عليها المجتمعون ليست محلّ توافق مع روسيا، الملتزمة اتفاقاتٍ مع تركيا، و«تنسيقاً» مع إسرائيل، وتعتبر نفسها خارج سياق الصراع مع العدو الإسرائيلي، وغير معنية مباشرةً بملف ربط الدول الثلاث بعضها ببعض. كذلك، يعتقد مراقبون أن استبعاد روسيا عن الاجتماعات كان بالتوافق معها «كي لا يشكل حضورها مصدر إحراج لها، أو للدول الثلاثة الأخرى، نظراً لبعض النقاط الحساسة»، فيما تفيد مصادر مطلعة «الأخبار» بأن «غياب ممثّل عن روسيا كان بسبب عدم توافق برنامج الاجتماع، المتفق عليه مسبقاً، مع الرؤية الروسية بخصوص قضايا كالحدود، والمعابر، والوجود الأميركي، والاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، ومسألة إدلب».

أميركا تدْفع لبنان إلى أحضان روسيا وإيران: تَقَشُّف «حزب الله» يضرب الاقتصاد!

الراي الكويتية ـ ٢٠١٩/٣/١٩

تترقّب بيروت زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للبنان في وقت تُرسم الخريطة الاقتصادية – السياسية المستقبلية لـ«بلاد الأرز» التي تعيش وضعاً اقتصادياً متدهوراً لم تشهد مثيلاً له في تاريخها.

وترى أوساطٌ سياسية أن مردّ هذه الأزمة الاقتصادية ليس فقط إلى الفساد الذي انتشر بين الطبقة الحاكمة ثم بين الطبقات الأخرى، بل أيضاً إلى الحصار الاقتصادي الذي تفرضه أميركا على إيران وحلفائها كـ«حزب الله» والتضييقات التي تترتّب وستترتّب على لبنان لاحقاً إذا لم يسِر في خطى السياسة الأميركية المرسومة للمنطقة، ما دام الرئيس دونالد ترامب في الحُكم. إلا أن هذا الحصار الذي سينوء تحته لبنان قد يدفعه إلى أحضان الصناعة الإيرانية البديلة والتسليح الروسي إذا وَضَعَ بومبيو لبنان في الزاوية وهدّد، على غرار ما فعل ممثّلوه الذين زاروا لبنان، بالمعادلة الأميركية الشهيرة: إما معنا وإما ضدّنا.

ويُعتقد أنه في ظلّ الوضع السياسي اللبناني المنقسم بين تياريْن، واحدٌ داخِل الفلك الأميركي وآخر في المقلب المناهِض له، فإن من المتوقّع أن يشتدّ هذا الإنقسام إلى درجةٍ من المحتمل أن ينفجر فيها الشارع اللبناني مطالباً بإسقاط سياسات أميركا ومَن يتحالف معها في البلاد. إلا أنّ هذا من المحتمل تَفاديه في حال ضخّ الحلف الموالي لأميركا في الشرق الأوسط المال والمشاريع لإعادة الحياة إلى المريض اللبناني (الاقتصاد) الموجود في غرفة العناية الفائقة. لكن هذا مستبعَد في ظل الخوف من أن يستفيد الجزء الموالي لإيران من الوضع إذا تَحَسّن، ما يدل على أن لبنان سيشهد تطورات تهزّه اقتصادياً الأمر الذي سيؤدي إلى عدم استقرار أمني طويل.

قبل العام ١٩٨٢ كانت قيمة الدولار الأميركي تساوي ثلاث ليرات لبنانية. ليس لأن الاقتصاد اللبناني كان في أوجه بل لأنّ منظمة التحرير الفلسطينية كانت تصرف عشرات الملايين شهرياً في لبنان على أفرادها وعلى العائلات الفلسطينية المقيمة في لبنان. وكذلك كانت تفعل التنظيمات الإنسانية الأممية المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين. وبخروج منظمة التحرير بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، ارتفعتْ قيمة الدولار تدريجاً ليتجاوز في مرحلة معيّنة ثلاث آلاف ليرة لبنانية قبل أن ينخفض ويتم تثبيته في أوائل التسعينات على ما هو اليوم (نحو ١٥٠٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد).

وحضرتْ إيران إلى لبنان، ليسجّل العام ٢٠٠٠ مستوى عالياً من الدعم المادي الإيراني لـ«حزب الله» بعد تحقيق الانسحاب الإسرائيلي. إلا ان هذا الدعم بلغ ذروته في مرحلتين: الأولى العام ٢٠٠٦ بعدما أَفْشَلَ «حزب الله» الأهداف الإسرائيلية لحرب يوليو والتي تمثّلت بسحْب سلاح الحزب ومنْع وصول صواريخه إلى الداخل الإسرائيلي.

أما المرحلة الثانية فكانت العام ٢٠١٣ عندما استجاب «حزب الله» لطلب الرئيس بشار الأسد بالتدخل في سورية لمنْع تقسيمها وإفشال مخطط إيجاد فوضى تحكمها. وهنا ضخّت إيران الأموال الطائلة كي تمنع «داعش» واخواته من الانتصار في سورية والعراق والتوجّه نحو إيران بعد ذلك. وذهبتْ هذه الأموال إلى سورية و«حزب الله» الذي قاتل هناك واحتاج الى دفع أكلاف نقل قوات وطعام ودعم لوجيستي وبدَل سفر لقواته ما ساهم بانعاش الاقتصاد اللبناني والحفاظ على العجلة الاقتصادية لأن موازنة «حزب الله» تجاوزت ١٠٠ مليون دولار شهرياً.

إلا أن وصول ترامب الى السلطة ورفْضه الاتفاق النووي وفرْضه أقسى عقوبات على إيران ووقْفه المساعدات المالية للتنظيمات الإنسانية الدولية المعنية بدعم ومساعدة الشعب الفلسطيني اللاجئ خارج بلاده تَسبّب أيضاً بخفض موازنة «حزب الله» إلى مستوى متدنٍّ. وبالتالي فقد اعتمد الحزب على سياسة التقشف على صعيد القوات في سورية والإنفاق داخل لبنان للأفراد إن كان على مستوى النقل أو الدواء وتكلفته أو المساعدات والهدايا الشخصية التي كان أفراد هذا التنظيم يتلقّونها. وقد أعاد الحزب النظر بكل موازنته لتنخفض إلى الربع من دون أن يتسبب ذلك بصرْف أي مقاتل متفرّغ أو متعاقد وذلك بأمرٍ من أمينه العام السيد حسن نصرالله شخصياً.

أما سياسة شدّ الحبال فستنعكس بالضرورة على الاقتصاد اللبناني الذي أصبح يعاني انخفاض السيولة النقدية والعملة الأجنبية. وفي تقدير خبراء أن هذه التداعيات ستظهر أكثر فأكثر في الأشهر المقبلة ما سيتسبّب بردة فعل داخلية في الوسط اللبناني الذي يرى أن اقتصاده ينهار شيئاً فشيئاً.

فقد منعت أميركا وكذلك لحقتْها أوروبا تحويل الأموال إلى لبنان إلا إذا استطاع المحوِّل تبرير التحويل تجارياً. ويُعتبر لبنان أحد الدول على اللائحة السوداء للمصارف الدولية التي تفرض رقابة خاصة على التحويلات الأجنبية منه وإليه. ولا يستطيع أي مموّل أو متمكّن مالياً من إرسال «أموال شرعية» إلى لبنان مهما صغر أو كبر المبلغ خوفاً من الملاحقة القانونية.

وسياسة التقشف هذه ستبقى تلاحق لبنان ما دام ترامب في السلطة. ويَتوقّع «حزب الله» (وكذلك التقدير الإيراني) أن ترامب ستُجدَّد له لولاية ثانية مع التمني أن يكون هذا التقدير خطأ، ما يُنْذِر بأن السنوات الخمس المقبلة ستكون شبه كارثية اقتصادياً على لبنان وخصوصاً أن بومبيو يأتي بتهديد لا يستطيع هذا البلد تحمّله.

أولاً – يتعلق بالحدود المائية مع اسرائيل. وهذا ما لا يقبل به لبنان الذي يَعتمد على صواريخ «حزب الله» لمنْع إسرائيل من اغتصاب المياه اللبنانية في البلوكات ٨ و٩ و١٠ الحدودية على خط الناقورة.

ثانياً – يريد بومبيو من لبنان أن يتخلى عن «حزب الله» ويحدّ من سلطته ومشاركته في السلطة. وهنا أيضاً يقفز الأميركي فوق واقع أن هذا الحزب لديه وزراء ونواب في السلطة التشريعية والتنفيذية وأن شرعيةَ سلاحه يستمدّها من البيان الوزاري الذي نالت الحكومة على أساسه ثقة البرلمان اللبناني والذي يتمسك به رئيس الجمهورية.

فما البديل؟ ثمة مَن يعتقد أنه إذا دخلتْ دولٌ نفطية إلى لبنان لإيجاد البديل فهي لن تستطيع ذلك لأن الأموال شحّت على الصعيد العربي والدولي خصوصاً أن لبنان يحتاج إلى عشرات المليارات وليس ملياراً أو خمسة مليارات لإنعاشه. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول قد لا تجد مصلحة في تعويم حكومة تدعم أو توافق على وجود «حزب الله» في صفوفها. وبما أنه لا يمكن نزع جزء من المجتمع اللبناني (حزب الله) عن الآخَر، فإن أي تدخّل خارجي لن ينفع وسيفشل ولن يستطيع إنقاذ لبنان.

وبالتالي فإن الخيارات أصبحت قليلة: التوجه نحو إيران لإنشاء المعامل المناسبة بأقلّ تكلفة ممكنة لخفض الأسعار الشرائية للكثير من السلع. الاعتماد على روسيا لدعم الجيش اللبناني إذا تراجعتْ أميركا وحلفاؤها عن دعمه. الاعتماد على الصين لتدخل الى لبنان وسورية من خلال البوابة اللبنانية لإنشاء مشاريع طويلة الأمد لمنْع «بلاد الأرز» من الانضمام الى نادي الدول الفقيرة المُعدمة.

مستقبلٌ قاتمٌ للبنان، سببه فشل أميركا في سورية والعراق ومنْع مشروعها لـ«الشرق الأوسط الجديد» واستيقاظ الدبّ الروسي من سباته العميق لينافس «العم سام» على زعامة الشرق الأوسط. وهذا ما دفع ترامب لاستخدام كل أسلحته في محاولة لتركيع الدول الممانِعة له والتي من الممكن أن تتّجه نحو روسيا. إنه صراعٌ حيث لا شيء ممنوع استخدامه وكل المحرّمات مباحة ولبنان يتجه بخطوات سريعة داخل عنق الزجاجة حيث المَخارج أصبحت معدومة.

الاحتلال يواصل مطاردة منفذ عملية سلفيت ويحصن مواقع جنوده

عرب ٤٨ ـ ٢٠١٩/٣/١٩

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي مطاردة الشاب الفلسطيني عمر أبو ليلي (١٩ عاما) من قرية الزاوية، والذي ينسب له تنفيذ عملية سلفيت، يوم الأحد، التي قتل فيها أحد جنود الاحتلال وأحد المستوطنين، وأصيب جندي آخر بجراح خطيرة.

وتحدثت أنباء عن اقتحام قوات الاحتلال، في ساعة متأخرة من مساء الإثنين، قرية بورقين التابعة لمحافظة سلفيت.

وعلى صلة، بادر الاحتلال إلى تحصين جزء من مواقع جنود الاحتلال في الضفة الغربية، وذلك في ظل مخاوف الأجهزة الأمنية من التصعيد، كما تقرر فحص المواقع القائمة، وإدخال تغييرات عليها بهدف بتوفير الحماية للجنود من منفذي العمليات.

وضمن هذه التحصينات، تم رفع مواقع الحراسة التي يعمل فيها الجنود بمكعبات إسمنتية، وذلك بهدف الفصل بين الجنود وبين منفذي عمليات محتملين قد يتوجهون إليهم مباشرة بهدف مهاجمتهم من مسافة قصيرة، كما جرى تحريك بعض المواقع من أمكنتها.

يذكر في هذا السياق أن قوات الاحتلال كانت قد لجأت إلى إجراءات مماثلة في أعقاب عملية إطلاق النار في "غفعات أساف" العام الماضي، حيث أضيفت مكعبات إسمنتية في عدد من محطات الحافلات في شوارع الضفة الغربية، كما عزز الاحتلال من حجم قواته على الشوارع والمفترقات، وخاصة في منطقة رام الله.

وبحسب موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" فإن مطاردة منفذ عملية سلفيت، عمر أبو ليلي، تتواصل في القرى القريبة من موقع العملية، وذلك من خلال عمليات التمشيط وعمليات جمع المعلومات على المستوى الاستخباري عن منفذ العملية الذي انسحب من موقع العملية بعد أن خطف بندقية أحد الجنود.

يذكر أن قوات الاحتلال اعتقلت الشاب نور أبو ليلي، شقيق منفذ العملية، كما حققت مع والده أمين، واقتحمت حانوتا تملكه العائلة في قرية بديا.

فريدمان: "الصفقة" قد تتطور لحكم ذاتي "محسن" للفلسطينيين دون القدس

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٣/١٩

قال ديفيد فريدمان، سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، في مقابلة اجرتها معه صحيفة "واشنطن إكزامينر" اليمينية التي تصدر في العاصمة الأميركية الاسبوع الماضي، أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ترى بأنه من الممكن إعطاء الفلسطينيين مزيدا من الحكم الذاتي وحرية الحركة طالما أن ذلك سيطبق دون المساومة على

قضايا الأمن ألإسرائيلية، وتخلي الفلسطينيين عن التشبث بفكرة أنه يمكن "اقتطاع القدس" من جديد بعد أن أعلن ترامب اعتراف إدارته بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل يوم ٦ كانون الأول ٢٠١٧ ونقل السفارة إليها يوم ١٤ أيار ٢٠١٨ بالتزامن مع يوم النكبة الفلسطينية.

وقال فريدمان في المقابلة التي نشرتها الصحيفة تحت عنوان "السفير التوراتي" في معرض رده على رؤيته للحل "نود أن نرى الحكم الذاتي الفلسطيني يتحسن بشكل كبير، طالما أنه لا يُعرض الأمن الإسرائيلي لأي خطر. كيف وأين يمكن أن تحدد المناطق (الضفة الغربية) من أجل الحكم الذاتي الفلسطيني هذا، يمكن التفاوض".

وتشير الصحيفة الى ان فريدمان "لعب دورا مهماً في انتقال السفارة التاريخية من تل أبيب العام الماضي، وانه لا يعتبره مجرد اعتراف رمزي بما كان صحيحًا بالنسبة لليهود منذ آلاف السنين، بل يمثل تحولا في رسالة الولايات المتحدة إلى المنطقة" حيث قال في معرض حديثه عن القدس ومصيرها واحتمالية ان تكون عاصمة فلسطينية "هذا ليس صراعاً يحتفظ الفلسطينيون فيه بحق النقض (الفيتو) من أجل إحراز التقدم في مرحلة ما ... الأمور ستمضي قدماً بهم أو بدونهم. الولايات المتحدة لن تتجاهل الواقع، ولن نداري أحلام الخيال الفلسطينية بأن القدس بطريقة ما يمكن فصلها عن إسرائيل أو عن الشعب اليهودي" وذلك في إشارة منه لخطة السلام الأميركية المعروفة باسم "صفقة القرن" التي تقول الإدارة الأميركية بأنها ستطلقها بعد الانتخابات الإسرائيلية المقررة يوم ٩ نيسان ٢٠١٩، وبانها (الخطة) لن تشمل حل الدولتين أو القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية.

واضاف فريدمان "فكرة أن القدس عاصمة لإسرائيل هي حقيقة واقعة وليست نقطة تفاوض" ولكن حدودها قابلة للتفاوض، وكذلك مسألة ما إذا كان للفلسطينيين أي دور في المدينة.

وانتقد فريدمان "اليونسكو وغيرها من الهيئات التي تطرح الرواية الكاذبة بأن اليهود منفصلون عن القدس" وقال "أعتقد أن فكرة أنه يمكن للمرء أن يتعامل مع هذا النزاع بحياد، وأن الإسرائيليين لديهم مجموعة من الحجج ، وأن الفلسطينيين لديهم مجموعة من الحجج المقابلة على قدم المساواة، والتي يجب حلها، هو إهانة لإسرائيل. السبب وراء امتلاك إسرائيل للأرض التي تحتلها اليوم، بعبارات بسيطة، هو أنها استمرت في التعرض للهجوم، واستمرت الحروب، واستمرت إسرائيل في الفوز بهذه الحروب. السبب في أن إسرائيل لم تعيدها بالكامل، وقد أرجعت الكثير منها، هو أن التخلي عن هذه الأرض سيشكل خطراً وجوديًا على البلد (إسرائيل) ".

وفيما تدعي إدارة ترامب بأنها تعمل على تسهيل المفاوضات، فالحقيقة هي انها ومنذ اللحظة التي تولى فيها الرئيس ترامب مهام منصبه في كانون الثاني ٢٠١٧، فانه بدأ هو وفريقه (كوشنر، غرينبلات، فريدمان) بشكل حثيث في "محو الافتراضات التي استندت إليها عملية أوسلو للسلام، وتوافق الآراء على الحاجة لاتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني متفاوض عليه، ينتهي بحل الدولتين" بحسب قول لارا فريدمان، رئيسة "مؤسسة سلام الشرق الأوسط".

ويوضح فريدمان أن هدف إدارة ترامب هو تصفية القضية الفلسطينية كما نعرفها وذلك "من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل السفارة ، وإلغاء تمويل الأونروا وإضفاء الشرعية عليها، حيث سعت (ادارة ترامب) إلى إزاحة قضايا القدس واللاجئين عن طاولة المفاوضات، وبالتوازي مع ذلك، تبنت سياسات تزيل أي

قناة تفاوضية مع الفلسطينيين، حيث تم إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وإغلاق القنصلية الأميركية في القدس، وقطع المساعدات الثنائية، وتبني معادلة /الدفع مقابل الذبح/ الإسرائيلية التي تصور منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية كداعمين للإرهاب، ويعملون (أعضاء الفريق) بجد لإيجاد دول عربية بديلة للفلسطينيين، وكل ذلك يوصل إلى إلغاء العلاقة الثنائية الرسمية بين الولايات المتحدة والفلسطينيين التي بدأت باتفاق أوسلو، مما أدى إلى جعل فلسطين قضية إسرائيلية داخلية يتم التعامل معها بشكل حصري في سياق العلاقات الأميركية الإسرائيلية وهو ما يريده السفير فريدمان".

نتنياهو: سنبدأ ببناء ٨٤٠ وحدة في مستوطنة "أرئيل"

الأناضول ـ ٢٠١٩/٣/١٩

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن حكومته، ستشرع غدًا الثلاثاء، ببناء ٨٤٠ وحدة سكنية استيطانية، في مستوطنة "أرئيل"، المقامة على الأراضي الفلسطينية في شمالي الضفة الغربية، ردًا على هجوم نفذه فلسطيني، أسفر عن مقتل إسرائيليْن اثنين، وجرح آخرين.

ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن نتنياهو قوله اليوم، خلال زيارته لموقع الهجوم: "نحن نستخلص العبر، جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يعلم هوية المعتدي ونعرف أيضا مكان إقامته".

وأضاف: "لقد أعطيت تعليمات بهدم منزله، وغدا سنبدأ ببناء ٨٤٠ وحدة سكنية في أرئيل".

وكان فلسطيني قد طعن أمس، جنديا بسكين وخطف سلاحه، ثم أطلق النار على جنود ومستوطنين في مكانين مختلفين بالقرب من مستوطنة "أرئيل" المقامة على أراض فلسطينية في شمالي الضفة الغربية.

وأعلنت إسرائيل مقتل شخصيْن، هما جندي، وحاخام، وإصابة ٣ آخرين في الهجوم.

وتمكن الفلسطيني، منفذ الهجوم، من الفرار، فيما تجري قوات الجيش الإسرائيلي عمليات بحث واسعة عنه.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن منفذ الهجوم هو عمر أبو ليلى، ١٩ عاما، وهو من سكان بلدة الزاوية في سلفيت في شمالي الضفة الغربية.

وأعلن الجيش الإسرائيلي في تصريح مكتوب أرسل نسخة منه لوكالة الأناضول، إن قوات الجيش داهمت الليلة الماضية منزل منفذ الهجوم.

وأضاف أن القوات الأمنية "قامت بمسح هندسي لمنزل المنفذ لدراسة إمكانية هدمه".

ويستند جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٤٥، إبان الانتداب البريطاني، لهدم منازل فلسطينيين متهمين بتنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية.

إيران تخترق هواتف زوجة وابن نتنياهو

أمد . ٢٠١٩/٣/١٩

كشفت صحيفة "إندبندنت" البريطانية أن إيران اخترقت قبل فترة قريبة هاتفي زوجة ونجل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؛ من أجل التنصت عليه في بيته.

وقالت الصحيفة في تقرير نشرته، الإثنين، إن عملية القرصنة تمت قبل أشهر، وكشفتها إسرائيل ثم سدت الثغرة، قبل أن تعتم على الأمر حتى لا يشكل فضيحة مدوية للأمن الإسرائيلي، مشيرةً إلى أنه لم يعرف بعد إذا كان الإيرانيون قد حصلوا على معلومات أو لم يحصلوا.

ونقلت الصحيفة عن مصادر إيرانية قولها إن خرق هاتف رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، بيني جانتس، الذي أُعلن عنه قبل فترة، تم قبل سنوات طويلة، لكن الإسرائيليين طرحوا الموضوع تزامنا مع الانتخابات بهدف التأثير على رأي الناخب.

وكانت القناة الإسرائيلية الثانية، قالت في تقرير عرضته، إن إيران استطاعت الحصول على معلومات تم تسريبها من هاتف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك.

وجاء في التقرير، أن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، نداف أركمان، قام بإبلاغ باراك في لقاء ثنائيّ، أنه تم اختراق هاتفه وجهاز الحاسوب الخاص به.

نحو حل معادلة المقاومة والسلطة في غزة

معين الطاهر . العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/١٩

شهد قطاع غزة، في الأيام القليلة الماضية، تظاهراتٍ احتجاجية على غلاء الأسعار والظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعيشها أبناء القطاع، بفعل الحصار المفروض عليه منذ أعوام، والتي فاقمتها ظروف الحرب، والاجتياحات المتكرّرة، وإجراءات السلطة الفلسطينية في رام الله، وعقوباتها التي فرضتها على أبناء القطاع، وأخيرًا رزمة ضرائب مستحدثة من سلطة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، طاولت الخبز والسجائر وسلعاً أخرى. تصدت الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة "حماس" للحراك الذي بدا، في أول الأمر، وكأنه عفوي، انطلق تحت شعار "بدنا نعيش"، بقسوةٍ بالغة، تجاوزت تلك القسوة المعروفة عن أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية، حين تصدّت لحراكاتٍ مماثلة، احتجت على قانون الضمان الاجتماعي، أو انتقدت سياسات السلطة الفلسطينية.

ولأن مبررات قمع أي حراك جاهزة دومًا عند الأجهزة الأمنية المختلفة، داخل فلسطين وخارجها، فإن الاتهامات انتشرت بوجود مؤامراتٍ تُحاك، وأجنداتٍ خارجية، ودسائس وتآمر على المشروع الوطني، واستهداف النظام أو المقاومة في حالتنا هذه، لتبرير حملةٍ غير مسبوقة، شملت اعتقال العشرات، وتفتيش المنازل، وحصار أحياء. وطاولت هذه الاعتقالات ناشطين في مجال حقوق الإنسان وصحافيين، وامتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بصور المعتقلين المفرج عنهم، وهم مصابون بكدماتٍ وكسور. وقد تراوحت التعليقات بين من ينتقد تلك الممارسات، متناسيًا تأييده ما يشابهها عندما ارتُكبت في الضفة الغربية، ومن يحتفي بإحباط المؤامرة التي كانت تستهدف صمود القطاع المحاصر ومقاومته. وفي حقيقة الأمر، باتت تلك الصورة الباهتة واحدة للمتحدثين الرسميين الذين يفسرون تلك الحوادث في فلسطين، وفي عالمنا العربي.

ولأن كاتب المقالة يقف بحزمٍ مع المقاومة في تصدّيها للمشروع الصهيوني، ومع أهل غزة في وجه الذين يفرضون عليهم هذا الحصار الظالم، وتلك العقوبات المعيبة، فإنه، ومن هذا الموقع، لا يملك إلا أن يدين تلك الممارسات التي ارتكبتها أجهزة الأمن في غزة، والقمع الذي طاول هذا الحراك. على أن ثمّة ما هو أهم من ذلك، وهو ضرورة فتح نقاش جاد وحقيقي عن علاقة المقاومة بفصائلها المختلفة، وبالأساس كتائب عز الدين القسام، بشأن إدارة الحياة اليومية للمواطنين، أي بتسلّمها السلطة في قطاع غزة، ومدى تأثير ذلك في المقاومة وصمودها، والحفاظ عليها سلبًا أو إيجابًا، وهو نقاشٌ ينبغي خوضه الآن، وفي هذه اللحظة، وبصراحة كاملة.

منذ سيطرت حركة حماس على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، وهي تتمسّك بمشروعين في آن واحد؛ مشروع للسلطة، وآخر للمقاومة. وازداد مشروع السلطة رسوخًا بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي، ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، معتقدةً أن توليها السلطة يحمي مشروع المقاومة التي وقعت على كاهلها أيضًا حماية مشروع السلطة.

خلال تلك الفترة الطويلة، جرت محاولات خجولة لإشراك بعض الفصائل في حكومة "حماس"، لكنها لم تنجح، بسبب رغبة هذه الفصائل في البقاء في موقع وسطي ما بين سلطة "حماس" في غزة، وسلطة الرئيس محمود عباس في رام الله. وكذلك لأن هذه المحاولات، في جوهرها، لم تسعَ إلى بناء شراكة حقيقية مع الفصائل والفعاليات الشعبية، بقدر ما كانت شبيهةً بمحاولات سلطة رام الله، عندما تمنح بعض المقاعد لبعض الفصائل والشخصيات، لتجميل الإطار العام للحكومة التي تتحكم بمفاصلها كلها.

مع الزمن والحصار، والظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها القطاع، وتزايد حالة الاستقطاب في الساحة الفلسطينية، الناجمة عن الانقسام حول مشروعين مختلفين؛ مشروع المقاومة ومشروع التسوية والمفاوضات، فقد نشأت حالةٌ من التأييد والتعاطف مع حالة المقاومة التي يمثلها القسّام، تعمقت مع التصدّي البطولي في اجتياحات القطاع. في الوقت الذي أُرهقت الإدارة الحكومية التي تسيطر عليها "حماس" بالأعباء اليومية والمعيشية والاقتصادية، وتحملت وحدها، في ظل أعباء الحصار وتحويل غزة إلى غيتو مغلق، جميع المسؤوليات والمشكلات الناجمة عن ذلك، ما شكل استنزافًا من رصيد المقاومة، كانت تعوّضه دومًا عبر تصدّيها الناجح للاعتداءات الصهيونية، بل لعل التغيير الذي حدث في "وثيقة حماس"، واقتربت فيه من مشروع حل الدولتين، وأثار ضجةً كبيرة في حينه، كان دافعه الرئيس إظهارها بمظهر الاعتدال، في سعي إلى المحافظة على جانب السلطة فيها، أكان ذلك في غزة أو مشاركتها فيها في الضفة، وغاب عن بالها أن هذا سيعني، في المحصلة، مزيداً من الضغط عليها لانتزاع تنازلاتٍ أكبر، في تكرار للتجربة التي مرّت بها منظمة التحرير الفلسطينية.

للسلطة، مهما كانت، مثالبها. وهي تبتعد في ممارساتها عن مثالياتٍ مفترضة في المقاومة. كما أن إرضاء جميع القطاعات دومًا أمر محال، ومشكلات المجتمعات واحتياجاتها أكثر من أن تُحصى في الظروف العادية، فكيف في ظروف الحصار والتجويع والإغلاق؟ تحتضن الجماهير المقاومة، وتتبرّع لها، وتنفق عليها، لكن السلطة مطالبةٌ بتقديم الخدمات، وحل المشكلات، والفصل بين الناس، وحفظ الأمن، وتوفير الموارد، وهي تلجأ إلى الجباية والضرائب. وفي ظل انعدام الحياة الديمقراطية، وغياب وسائل الرقابة الجماهيرية، يؤدي الانفراد بالسلطة إلى ازدياد أعداد الناقمين وتراكم المشكلات، وهو ما سيأكل حتمًا من رصيد المقاومة.

في الفترة الأخيرة، حققت حركة حماس نجاحات أوسع على صعيد مشاركتها القوى الأخرى، تمثل ذلك في غرفة العمليات المشتركة، وفي مسيرات العودة، وفي فرض قواعد اشتباك جديدة. وفي الشتات، نجحت، بالتعاون مع شخصياتٍ مستقلة ووطنية، في تشكيل أطر جماهيرية واسعة، تضم ألوان الطيف السياسي والاجتماعي المختلفة، إلا أنها لم تنجح في قطاع غزة في إشراك أطياف المجتمع الغزّي، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، في إدارة شؤون القطاع.

ما هو مطلوبٌ يتجاوز إجراء عمليات تجميلية لإدارة "حماس" القائمة الآن، فهذا ما عاد كافيًا، ولن يقبله أحد. فمن أجل مواجهة الظروف الصعبة التي تعيشها غزة، ومحاولات ضرب وتحجيم المقاومة فيها، على "حماس" أن تتخلّى عن السلطة في القطاع، بحيث تتشكل إدارة القطاع من فعالياتٍ تمثل شرائح المجتمع المختلفة، وأن تتولى

الأجهزة القائمة حاليًا مسؤولية حفظ الأمن، على أن تتلقى تعليماتها من الإدارة الجديدة. في حين تحافظ كتائب عز الدين القسام، وفصائل المقاومة الأخرى، على استقلاليتها، ضمن واجبها المحدّد بتطوير قدراتها، ومواجهة العدو الصهيوني.

هذه الصيغة تعني أن المجتمع الغزّي سيتحمل، بشرائحه كلها، بما فيها "حماس"، مسؤولية إدارة الأوضاع في غزة، كما أنه سيعزّز من المقاومة ودورها. وإن كنا لا نتوقع إنهاء الانقسام الذي نظن أنه ناتج أساسًا من تباين واسع في المشروع السياسي، فقد ينجح هذا الاقتراح على الأقل في إدارة هذا الانقسام، لحل المشكلات المعيشية للشعب، وحشد الجهد وتوحيده، من أجل مواجهة حقيقية لصفقة القرن، ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

من المسؤول عن تحويل غزة إلى جحيم؟

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٩/٣/١٩

أتساءل في كل مرة أزور فيها غزة: إلى متى سيبقى المواطن الغزّي يتحمّل العيش في هذا الجحيم؟ وكنت مقتنعًا بأن الانفجار أو الانهيار قادم لا محالة، وكان يجري تنفيس الاحتقان بالمعارك مع الاحتلال تارة، وبمسيرات العودة أو الطائرات الحارقة تارة أخرى.

لا شك أن الاحتلال يتحمل المسؤولية الأساسية. فهو الذي يحاصر غزة حصارًا خانقًا منذ أكثر من ١٢ عامًا، ويشن العدوان تلو العدوان عليها، مستهدفًا الشجر والحجر، وأوقع آلاف الضحايا وأضعافهم من الجرحى، المئات منهم يعانون من إعاقات دائمة. ودمر الاحتلال آلاف المنازل والبنية التحتية بكل مكوناتها، ويمارس سياسة إبقاء غزة ما بين الموت والحياة، لا تطفو فوق الماء ولا تغرق، وفق تصريح شهير ورد على لسان أفيغدور ليبرمان، وزير الحرب الإسرائيلي السابق.

كما يضع الاحتلال عقبات ضخمة تجعل تحقيق الوحدة الوطنية أمرًا صعبًا. ألم تعتقل إسرائيل العشرات من النواب ومنعت الأموال الفلسطينية عقابًا على فوز "حماس" في الانتخابات وتشكيلها الحكومة، ومشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية؟

ألم يخيّر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الرئيس محمود عباس مرارًا بين إسرائيل وحركة حماس؟ وألم يقل منذ أيام بأن تسهيل دخول الأموال القطرية إلى قطاع غزة يخدم إستراتيجية إدامة الانقسام التي تعتمدها إسرائيل؟

كما تتحمل سلطة الأمر الواقع في القطاع التي تقودها "حماس" قسطها من المسؤولية، كونها السلطة المباشرة المسؤولة أمام الناس، ولا ينفع هنا التبرير بأنها لم تتمكّن من الحكم، وأنها تتعرض لمؤامرات داخلية وخارجية، وأن المقاومة هي المستهدفة، خصوصًا في ظل تحوّل المقاومة إلى أداة لخدمة السلطة بدلًا من العكس، إلى حد وصلت الأمور إلى معادلة هدوء مقابل أموال وكهرباء.

لا يغير صحة هذا الكلام التبريري من عدمه حقيقة أن "حماس" غير قادرة على تحمل مسؤوليات الحكم وتلبية احتياجات المواطنين، فإذا لم تقدر على الحكم فعليها أن تغادره حتى لو كان من حقها أن تحكم – فالحكمة أولى بالاتباع – لصالح حكومة وحدة وطنية في إطار حل شامل ينهي الانقسام ويحقق الوحدة. وإذا أبدت "حماس" استعدادًا حقيقيًا على مغادرة الحكم، فإن ذلك سيولد قوة دفع كبيرة ستتعاظم إلى أن تتحقق الوحدة.

لا ينفع القول كذلك بأن "حماس" أبدت مرونة لتحقيق الوحدة وتنازلت عن كذا وكذا وكذا، لأن هذا القول لا يطعم جائعًا، ولا يعالج مريضًا، ولا يقضي حاجة من يرغب في السفر، ولا يوفر وظيفة لخريج أو عاطل عن العمل.

كذلك ليس مقبولًا من "حماس" القول إنها عرضت على الفصائل والمجتمع المدني والتكنوقراط مشاركتها في الحكم، أو تحمل مسؤولية الحكم بدلًا منها، لأن هذا إن حصل يؤبّد الانقسام ويشرعنه، ويحدث بعد أن عجزت

عن مواصلة الحكم وحدها في ظل تعمق الأزمة، فلن تستطيع الفصائل ولا المجتمع المدني القيام بمسؤولية الحكم، وموافقتهما على المشاركة أو الحكم منفردًا يعني الغرق معها.

كما يأتي طرح "حماس" للآخرين للمشاركة بعد أن تجذّرت "حماس" وعيّنت أكثر من ٤٠ ألف موظف مدني وأمني، وتحكمت في كل مصادر الحكم، لدرجة أن من يحكم إذا لم يكن ضمن رؤية شاملة تستهدف إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها وموازنتها وموظفيها سيكون طربوشًا يغطي على واقع استمرار سيطرة "حماس"، بحيث يمكن أن تخلعه عندما تتغير الظروف.

في هذا السياق، لم تكن "حماس" بريئة فيما يجري، فهي نفذت "انقلابًا"، لا يكفي لتبريره أنها لم تُمكّن من الحكم، وأنها "تغدت بخصمها قبل أن يتعشى بها". فالقاتل الذي يقتُل من يخطط لقتلِه في حين كان بمقدوره أن ينقذ نفسه من دون الإقدام على القتل يكون في حكم القانون مجرمًا مع ظروف مخففة ليس أكثر.

لم تكتف "حماس" بحكم القطاع منفردة، بل قدّمت نموذجًا سيئًا في الحكم، بدليل التوظيف الفئوي في الوزارات وغيرها من المؤسسات العامة، وبناء أجهزة أمنية حزبية وليست وطنية، واتباع سياسة اقتصادية ومالية خاطئة، وما أدت إليه، لا سيما في الفترة الأخيرة من فرض رسوم وضرائب وجباية فاقمت المأزق، وجعلت الحياة لا تطاق، إضافة إلى تنصيب كتلتها البرلمانية وحدها كسلطة تشريعية تقر القوانين خلافًا للقانون الأساسي، ما ساهم في استمرار الانقسام وتعميقه، فضلًا عن كيفية تعاملها مع ملف الحقوق والحريات، وهناك دلائل لا تحصى جسّدتها بكثافة وقائع الأيام الماضية التي شهدت قمعًا وحشيًا طال جماعات وأعدادًا كبيرة وعائلة وصحفيين وموظفي منظمات حقوق الإنسان.

عندما أصدرت معظم القوى بيانًا أيّد حراك "بدنا نعيش"، وطالب "حماس" بالاعتذار عما فعلته، فبدلًا من أن ترى فيه سلمًا ينزلها عن رأس الشجرة التي صعدت إليها، مضت في طريقها مراهنة على الحل الأمني مهما كانت مخاطره وتداعياته حتى لو توقف الحراك، وبدلًا من ذلك نبشت أوساط في "حماس" الماضي والحاضر للفصائل مظهرة حقدها الدفين، إذ إن كلمات "العار والعهر والانتهازية" لم تكن أقسى الأوصاف لفصائل كانت "حماس" تتغنى حتى بالأمس القريب بالشراكة التي أقامتها معها، وذلك رغم أن العديد منها معاقب من خصمها السياسي بقطع مخصصاته المالية لموقفه الرافض للتفرد والهيمنة وعقد مجلس وطني بمن حضر، وبصورة لم تؤد إلى إحياء المنظمة بل إلى إضعافها أكثر.

إن وجود أطراف تحاول أن توظف الحراك، وهذا قد يكون صحيحًا، لا يطمس مشروعيته، ولا يبرر التعامل الأمني، فإذا كانت "حماس" تخشى من مثل هذا الحراك على وجودها وعلى المقاومة، عليها أن تسلك طريقًا آخر. وهناك طريق لا يوجد غيره، وهو دفع ثمن الوحدة قولًا وعملًا، وليس إعطاء الأولوية لبقاء السيطرة الانفرادية على غزة ومطالبة الآخرين بتمويل سلطة الأمر الواقع أو تحمل المسؤولية مع "حماس" عن المصير الذي وصلت إليه، الأمر الذي يؤدي إذا استجابت الفصائل والمجتمع المدني له إلى تعميق الانقسام وإنجاح مخطط فصل الضفة عن القطاع، وتعبيد الطريق أمام "صفقة ترامب".

كما يتحمل الرئيس محمود عباس والسلطة في رام الله وحركة فتح قسطهم من المسؤولية عما آلت إليه الأمور، أولًا لعدم الاستعداد لإشراك "حماس" فعليًا وليس شكليًا في السلطة والمنظمة، رغم حصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وطلبوا منها الموافقة على شروط الرباعية الدولية الظالمة التي تعني إبقاء قيود والتزامات أوسلو رغم تخلي إسرائيل عن التزاماتها فيه، ورغم قرارات المجلس الوطني الذي نصت على إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال والالتزامات المترتبة عليها، وعندما مكّنوها من تشكيل حكومة فعلوا ذلك مع حرمانها من مصادر الحكم ما جعل الفشل حتميًا.

كانت ذروة الأخطاء التي ارتكبتها السلطة ليس بحق "حماس" فقط، وإنما بحق غزة والوطن والقضية، جريمة فرض العقوبات على القطاع، التي ساهمت في وصوله إلى ما نشاهده الآن، ولعل طريقة تغطية ما يجري في غزة أقل ما يقال فيها إنها يندى لها الجبين، من وسائل إعلام مفترض أنها للجميع وحريصة على السلم الأهلي وليست بوقًا لصالح طرف لا يهمه إلى أين تسير الأمور، فانهيار القطاع لا يصب في صالح خصم "حماس" الداخلي، وإنما في صالح الاحتلال، عدو الطرفيْن المتنازعيْن، والفلسطينيين جميعًا.

يكمن الحل في تخلي الرئيس و"فتح" عن التفرد والهيمنة والموافقة على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضم الجميع، وإعادة بناء وتوحيد وإصلاح أجهزة ووزارات السلطة على أسس ومعايير مهنية ووطنية موضوعية، وفي تخلي "حماس" عن السيطرة الانفرادية على قطاع غزة، مقابل أن تكون شريكة كاملة في النظام السياسي.

المخرج واضح، ويكمن في كلمات سحرية مختصرة:

حل الرزمة الشاملة، التي تتضمن رؤية لإعادة بناء مؤسسات المنظمة، مع اتفاق على برنامج القواسم المشتركة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية توحّد المؤسسات المنقسمة، على أساس شراكة قائمة على أسس وطنية وديمقراطية توافقية، تؤدي إلى الاحتكام إلى الشعب عبر صناديق الاقتراع، لأن الوحدة هي طريق الانتخابات. أما الانتخابات تحت الاحتلال وفي الانقسام والشيطنة والتحريض المتبادل ليست طريقًا للوحدة، بل إلى الإقصاء والاحتراب، هذا إذا جرت أصلًا، وهي لن تجري لأن من وصل إلى الطريق المسدود هنا وهناك يخشى حكم الشعب عبر صناديق الاقتراع.

ملاحقة المتظاهرين في غزة عار يشوه صورة الفلسطينيين

عبد الستار قاسم ـ رأي اليوم ـ ٢٠١٩/٣/١٨

هل على حماس أن تستنسخ ما تقوم به السلطة الفلسطينية من قمع للمواطنين في الضفة الغربية فتقوم بقمع المواطنين في قطاع غزة؟

ما حصل في قطاع غزة من ملاحقات لمتظاهرين محتجين على فرض الضرائب والأتاوات عار وقبح كبير. وقد شاهدت على التلفاز أعمالا تعبر عن أحقاد وليس فقط عن ردود فعل. لا يجوز إطلاقا أن يقوم فلسطيني بضرب فلسطيني بالهراوات، ولا يجوز بتاتا الاعتداء على الممتلكات الخاصة. لقد شاهدتهم وهم يعتدون على سيارة أحد المعتقلين ويكسرون زجاجها. هذه السيارة سيارة خاصة وربما قدم مالكها دم قلبه لكي يشتريها. بأي حق يعتدون عليها وعليه؟

حماس وفتح تسيئان للشعب الفلسطيني، وواضح أنهما لا تدركان مدى الأضرار التي تلحقها أعمالهما القمعية بالشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية. العالم ينظر إلينا على أننا طلاب تحرر وحرية، وفتح وحماس تؤكدان أننا طلاب سلطة. يكفينا ما نعاني منه من قمع الاحتلال الصهيوني وقمع الأنظمة العربية. لدينا من القمع فائض كبير نوزع منه على آخرين إن شاؤوا. وتأتي الفصائل الفلسطينية لتعكس غباءها علينا بالمزيد من القمع.

الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منهك من الضرائب والرسوم على المعاملات الرسمية، ومنهك من الأتاوات والخاوات التي تفرضها السلطات. الشعب الفلسطيني لا يملك من المال ليغطي نفقات الفصائل والتي لا يعمل بعضها سوى أنه يحصل على رواتب. الشعب الفلسطيني مع المقاومة ولديه الاستعداد ليفدي المقاومة بلقمة خبزه ودمه، لكنه ليس مستعدا لبذل التضحيات من أجل رفاهية حفنة من المسؤولين. ومثلما تشهد غزة احتجاجات، ستشتعل الاحتجاجات أيضا في الضفة الغربية بسبب الابتزاز المالي للناس.

أعمال الفصيلين تضعفنا أمام الاحتلال لأنها تمزق الشعب الفلسطيني بالمزيد وترفع من مستوى الأحقاد والكراهية والبغضاء، وتؤلب الأخ ضد أخيه والجار ضد جاره. أعمال القمع تقهر المعنويات وتدفع الفلسطيني إلى الكفر بالوطن والمواطن، وتمتع العدو بمشاهدة اعوجاجات عدوه.

إخرجوا أيديكم من جيوب الناس ومن أمعائهم. الناس يريدون إطعام أطفالهم وإلباس نسائهم. أنتم جميعا تعتدون علينا وتشوهون صورتنا أمام العالم.

«المقتطف».. ٢٠١٩/٣/١٩م

سوسيولوجيا الحراك الشعبي في غزة

د. سليم محمد الزعنون . أمد . ٢٠١٩/٣/١٩

من غير الممكن دراسة الحرّاك الجّماهيري الأخير في قطاع غزة، بمفاهيم ثورات الربيع العربي، فالحالة الفلسطينية أكثر تعقيداً وخصوصية من الحالة العربية، لعدة اعتبارات: قطاع غزة كيان لم يرتقي لمستوى الدولة بعد، وفي ذات الوقت كيان خاضع للإحتلال بطريقة أو بأخرى، نظراً لذلك فإن حالة خروج/الثورة على السلطة الحاكمة في ظل هذه المعطيات يمثل حدث عظيم بمفاهيم تاريخية، إذ أنه لأول مرة في التاريخ تخرج ثورة على حركة تحرر من الاحتلال/الاستعمار، للمطالبة بالاصلاح، بما يجعل من الحراك الشعبي في غزة ذات طابع خاص وفريد من نوعه.

يُظهر المنظور الشامل أن حركة حماس/السلطة الحاكمة في قطاع غزة لم تكن أبداً أقوى ممّا هي اليوم، من حيث بسط هيمنتها وسلطتها في غزة، وتفوقها العسكري على محيطّها من الفصائل، وعلاقات متقدمة مع مصر، وقبول دولي وإسرائيلي مستتر لسطتها في غزة، ورغم ذلك نجحت الجماهير في الخروج عليها وتحدي سلطتها، هذه الورقة تتضمن ثلاث مكونات رئيسية:

أولاً: العوامل المفسرة لحالة الحراك الثوري في غزة.

ثانياً: دلالات ومؤشرات الحراك (محلياً، واقيمياً، ودولياً)

ثالثاً: السيناريوهات المُحتملة.

أولاً: العوامل المفسرة لحالة الحراك الثوري في غزة.

حالة الخروج/الثورة في قطاع غزة يصحّ تحليلها بالابتعاد عن مظاهر الحراك الشّعبي الأخير المرتبطة بالتدهور الاقتصادي، ورفع مستوى الضرائب، ويجد تفسيره في ثلاث عوامل أعمق من ذلك بكثير، تتمثل في: نضوج الحالة الثورية، وبنية نظام الحكم في غزة، وبنية المجتمع وكيفية ممارسته للثورة.

١. نضوج الحالة الثورية.

لم يكن موضوع إرتفاع الضرائب وتدهور الوضع الاقتصادي سوى مفجر لحالة الخروج/الثورة ضد السلطة الحاكمة في غزة، حيث سبق ذلك تبلور "حالة ثورية" بشكل تدريجي، بمعنى أصبح لدى المواطن قابلية للخروج/الثورة على النظام الحاكم، والحالة الثورية تعني "أن المواطن لم يَعد مستعداً للعيش في الظروف القائمة، والسلطة الحاكمة لم تعد قادرة على الحكم بالأدوات والوسائل القديمة"، وهذا ما يفسر حالة الخروج/الثورة الحالية، مقارنة بأحداث كبيرة حدثت في الماضي ولم تؤدي إلى ثورة، كحالات انتحار وحرق الكثير من الشباب لأنفسهم في غزة نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور.

وفقاً لهذا المنظور فإنه في حالة معينة يُشكل أحد الأحداث مفجراً للثورة، ليس لأنه ارتفعت الضرائب، أو تدهور الوضع الاقتصادي، ولكن لوجود حالة ثورية تبلورة خلال ١٢ عام من حكم حماس، وكان من الممكن لأي سبب آخر أن يحول الحالة الثورية إلى ثورة، لقد تبلورة الحالة الثورية في غزة خلال الأعوام الأخيرة، مع إدراك نظام

الحكم/الحركة لذلك، ما دفعها للبحث في وسائل أخرى لتوجيه الحالة الثورية باتجاه الخارج، فكانت مسيرة العودة التي (أجلت) ولم (تُنهي) الحالة الثورية المتبلورة، وعلى العكس تماماً مما اعتقدت حماس، فإن مسيرة العودة عجلت من انضاج الحالة الثورية، لسببين: الأول المشاركين في مسيرات العودة شعروا بأنهم شركاء في المقاومة، والثاني شعروا بأن مسيرة العودة تم استغلالها لتحقيق مصالح ضيق، ولم تحقق النتائج المرجوة، أثراً لذلك انكسرت قدسية المقاومة في مخيلتهم.

ساهمت العديد من العوامل في بلورة الحالة الثورية في غزة، فإلى جانب قمع الحريات والاستبداد، واستئثار طبقة معينة بالامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفرض الضرائب المنهكة على مجتمع فقير، فإن العامل المهم يتمثل في فقدان المشروعية القانونية في الحكم، وايضاً فقدان المشروعية التاريخية للنظام الحاكم متمثلاً في عدم قدرته على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين من مأكل ومشرب وخدمات، ومع فقدان المشروعية لجأت نظام الحكم/حماس إلى تنمية العصبية الحزبية لتحيط به لحمايته، وبدلاً من أن تعمل على تنمية المجتمع وإعادة بناءه انشغلت في كيفية تعزيز العصبية الحزبية في صراعها ضد المجتمع والمعارضة.

فدائي عملية سلفيت: بدر في ليلة ظلماء

بسام ابو شريف . رأي اليوم . ٢٠١٩/٣/١٨

طلع البدر من سلاسل قرية طال شوقها للحرية، من حجارة نبعة كانت تدفع الماء رقراقا جففها المستعمرون.... اسمه "مجاهد شريف"، ورقمه لن يقرر الا في الخريف حينما تهب الرياح، وتنهمر من السماء أوراق الشجر، وقد تلونت بألوان الشهداء الأحمر والأرجواني والداكن.... لكنها كلها أوراق تتساقط لتعطي الأرض كي تثبت فيها حياة من جديد ، وتلد أطفالا ألعابهم حجر وعجلة من جديد.

يا بدر أيها المجاهد يا "مجاهد شريف"، أنت الذي حللت المعضلة، أنت الذي شققت الطريق بعد أن تاه الجهلة والعبيد، أنت الذي أبلغتك حجارة النبع الذي جففه الغزاة أن حل المعضلة لايأتي بالدوران حولها، أو بتضخيم عقدها بل بالفكفكة....

حللت المعضلة مع تلك الضفدعة... حين رأتك تستلقي على الأرض هناك وتنظر للسماء... اقتربت منك، وهي منفوخة الأوداج ورفعت رأسها غير آبهة لا تهيب ولاتحيد.

منفوخة هي... ورأت نفسها ضخمة ولو بانتفاخ، ودون أن تهابها أو تبتعد عنها وضعتها بغصن زيتون... جف من نزف الدمع على رضيع أحرقه الغزاة فانحنى رأسها من الألم... وارتد جسمها الى حجمه دون انتفاخ، وأمسكت بها... ومهما حاولت انفكاكا باءت أطرافها بالفشل... وقذفتها نحو جذع شجرة تين أحرقها الغزاة ... فسقطت هامدة.

أنت حل المعضلة... اهجم وان كان عدوك مدججا

اهجم وان كان عدوك يتحرك في برج من حديد

اهجم فالبرج ينهار بقرصة عقرب، والحائط ينهار بمياه مطر، والجندي العنصري يرتعد تحت حديده ان أنت هاجمته بنشاب قوس أو بابرة بوص أو بثعبان ينزلق نحوه بين فتحات درعه الحديدي.

الهجوم حماية لامك وأخيك الرضيع

الهجوم دفاع عن أرضك وشجرك ووطنك

الهجوم وان كان درع الغزاة قويا، لأن الهجوم هو الدفاع الايجابي عن أمنك وطريق الحفاظ على حقوقك، وتشريف للانسان والمبادئ السامية التي علمنا اياها بالقلم، اهجم وربك الأكرم فالنصر لا تلده الا الارادة الصلبة والايمان العميق بانتصار الحق .

يا مجاهد شريف: "فلسطين يا أرض الجدود، اليك لابد أن نعود"، وسنعود.

انتخابات الكنيست الـ٢١ وسؤال القضية الفلسطينية

أنطون شلحت ـ مركز مدار للدراسات الإسرائيلية ـ ٢٠١٩/٣/١٩

تتبنى أوساط سياسية كثيرة، ولا سيما في المعارضة الإسرائيلية، فكرة مؤداها أن سبب رسوخ السياسة العامة، التي تنتهجها إسرائيل حيال القضية الفلسطينية، يعود أساساً إلى هيمنة اليمين على مؤسّستها السياسيّة.

وفي هذا السياق يُشار كذلك إلى كون هذه الهيمنة ليست عابرة، فضلاً عن أنها تمتد على مدار أغلبية أعوام وجود إسرائيل، وتعزّزت في العام ١٩٧٧ مع صعود حزب الليكود إلى سدّة الحكم. كما أنه داخل تلك الفكرة العامة يمكن العثور على تفاصيل خاصة مهمّة، منها أن الهيمنة استحالت في الوقت الراهن إلى نفوذ ما نطلق عليه توصيف اليمين الإسرائيلي الجديد، الذي سبق أن نوّهنا هنا، مرات عديدة، بكونه يدمج بين تصورات قوموية مقطوعة عن مقاربات ذات طابع ليبرالي رفع رايتها اليمين التقليدي، وبالأساس فيما يخص الشأن المدني، وبين توجهات دينية ترى في الدين جزءاً لا يتجزأ من منظومة فكره. وقد أمسى واضحاً أكثر فأكثر أن هذا اليمين الجديد يعمل على ضم الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وعلى الصعيد الداخليّ يكره دولة الرفاه وحركة الاحتجاج الاجتماعي التي قامت من أجل تحسينها قبل ٧ أعوام، ويسعى لاستيراد الأفكار المحافظة الأميركية وتطبيقها. كما يعمل على تقويض إنجازات ليبرالية، في طليعتها إنجازات لها طابع دستوري وغيرها. وهو يبني نفسه ليس كبديل لـ"الوسط – اليسار" فحسب، بل أيضاً لليمين القديم، الذي رأى في المحكمة العليا مثلاً سلطة مرجعيّة يجب أخذ آرائها في الاعتبار.

وقد تنطوي هذه الفكرة على قدر ما من صحة التشخيص والاستحصال على حدّ سواء، لكن تقف بموازاتها فكرة أخرى لا تقل صحّة عنها، مؤداها أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية لا تجد لنفسها فكاكاً من تلك الهيمنة اليمينيّة أيضاً من جرّاء تبدُّد البديل الجادّ، الذي يمكن أن يُحسب على يسار الخارطة الحزبية، وفقاً للمعايير الإسرائيلية، بالارتباط مع قضية فلسطين.

ويتأكد يوماً بعد يوم، مع الاقتراب من انتخابات الكنيست الـ٢١، التي ستجري يوم ٩ نيسان المقبل، أنه من ناحية عملية لم يعد هناك اليوم في المشهد السياسي الإسرائيلي شيء اسمه "يسار". فهذا المشهد يحتوي مكوناً يمينياً مهماً، ومكوناً وسطياً يفتقر في جوهره إلى إيديولوجيا أو رؤية معينة، ومكوناً هزيلاً يسمي نفسه يساراً، لا توجد بينه وبين مصطلح "يسار" أي صلة أو علاقة.

ويمكن القول إن هناك مجموعات صغيرة للغاية ومبعثرة يجوز اعتبارها يساراً، وهي على سبيل المثال: بقايا من حزب ميرتس، و"كتلة السلام" (غوش شالوم) [برئاسة الصحافي الإسرائيلي الراحل أوري أفنيري]، والفوضويون.

ومن ناحية اقتصادية معروف أن الاشتراكية الديمقراطية في إسرائيل جاءت من الأعلى، وفُرضت من جانب اتحاد نقابات العمال العامة (الهستدروت العمالية)، الذي كان بمثابة صاحب العمل الأكبر في الدولة، وفرض هيمنته السياسية عليها أيضاً. وقد تلقى اليسار الاقتصادي الإسرائيلي الضربة القاضية لا من اليمين، وإنما من قادة "اليسار"، أمثال شمعون بيريس وإلى حدّ ما ديفيد بن غوريون.

فضلاً عن ذلك، هناك من يعتقد أن اليسار الإسرائيلي لم يكن حركة اجتماعية أصيلة، وإنما كان "معسكر سلام". لكن حتى "معسكر السلام" هذا لم يعد قائماً في إسرائيل في الوقت الحالي. والذي قضى على هذا المعسكر لم يكن يغئال عمير (الذي اغتال رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين)، وإنما إيهود باراك (رئيس الحكومة الأسبق والرئيس السابق لحزب العمل)، الذي أعلن (في إثر قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠) أنه "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام".

وعلى صلة بهذا هناك من يعتقد أنه في العام ١٩٩٢ لاحت، في الظاهر، فرصة لـ"معسكر السلام" تمثلت في شخص رابين، الذي نجح في تحقيق فوز حاسم في الانتخابات التي جرت في ذلك العام. لكن رابين لم يكن رجل يسار في أي سياق، لا في السياق الاقتصادي- الاجتماعي، ولا في السياق السياسي، على الرغم من اتفاق المبادئ الذي صنعه في أوسلو. كذلك هي الحال بالنسبة لإيهود باراك.

وثمة من بين الباحثين العرب من يعتقد أن إسرائيل بدأت في العام ١٩٤٨ كدولة علمانيّة ذات ميول اشتراكيّة، لكن هؤلاء يؤكدون في الوقت عينه أنه في الزمن الراهن أمست خاضعة- كدولة وكمجتمع- لخطاب دينيّ أصوليّ من ناحية، ولسياسة نيو- ليبراليّة رأسماليّة متوحّشة من ناحية أُخرى، يقف من ورائها يمين جديد. ومن الحقّ أن يُشار، في هذا النطاق، إلى اجتهاد بعض هؤلاء الباحثين لناحية التشديد على أنّه لا يمكن فهم هذا اليمين الإسرائيلي الجديد من دون مراقبة مسار علاقة الصهيونية بالدين، ومسار علاقتها بالسوق الذي انتهى إلى حرية سوق غير مضبوطة، ومسار علاقتها بالحريات السياسية الذي انكفأ نحو المربع الإثني. ولئن كان ما حدّد التمايز بين اليمين واليسار سياسياً تركز بالموقف من الفلسطينيين، فإن ما يحدث حالياً هو استطاعة اليمين الجديد أن يكرّس في مواجهة اليسار استحالة فكرة التقسيم، داعياً إلى إدارة الصراع باعتباره غير قابل للحلّ. وفيما يختص بعلاقات الصهيونية مع الدين، فقد انتهى استخدامها للدين كأداة سياسية عبر علمنة الأسطورة الدينية، إلى محاولات الدين تقديم الصهيونية باعتبارها مرحلة تاريخية تتدرج في إطار الإرادة الإلهية لتحقيق اليهودية، وبرأينا ما كان من الممكن أن يؤول الأمر سوى إلى هكذا نهاية محقّقة.

المشهد السياسي الإسرائيلي وخصوصية انتخابات الكنيست الـ٢١

حسن لافي . الميادين نت . ٢٠١٩/٣/١٨

تعتبر انتخابات الكنيست الإسرائيلية الـ٢١ ذات خصوصية مختلفة عن سابقاتها على الأقل في العقدين المنصرمين، حيث تجرى الانتخابات في بيئة سياسية إسرائيلية معقّدة بشكل كبير سواء على المستوى الصهيوني الداخلي أو حتى على الصعيد الخارجي سواء فلسطينياً أم اقليمياً.

لوائح الاتّهام الموجّهة ضد رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ، وإعطاء المستشار القانوني للحكومة "أفيحاي مندلبلت" وجهة نظره القانونية في هذه التهم قبل موعد الانتخابات، زاد من حساسية نتائج هذه الانتخابات حيث باتت لا تقتصر على تحديد إسم الحزب والشخص الذي سيكلّف بتشكيل الحكومة فقط ، ولكن أصبحت ستحدّد مصير مستقبل نتنياهو السياسي بالكامل، الأمر الذي انعكس بظلاله السلبية على حظوظ معسكر اليمين الصهيوني في القدرة على نَيْل أكثر من نصف مقاعد الكنيست من أجل الحفاظ على تفرّد اليمين في الحكم، ناهيك عن الانقسامات الداخلية داخل أحزاب اليمين الصهيوني، حيث خروج كل من "نفتالي بينت" و"ايليت شاكيد" من حزب البيت اليهودي، والذهاب إلى الانتخابات بحزب جديد أسموه " اليمين الجديد" ، وكذلك ظهور حزب " جيشر" بقيادة " أورلي ليفي_ ابو كسيس" المنشق عن حزب " إسرائيل بيتنا" بقيادة "أفيغدور ليبرمان"، ناهيك عن السماح لحزب "العظمة لإسرائيل" الذي يعتبر امتداداً سياسياً وإيدلوجياً لحزب "كهانا" الإرهابي، أضف إلى المشهد الخلافات الحادّة داخل ائتلاف الأحزاب المُشكِلَة لحزب "البيت اليهودي" ، هذا الوضع الذي يؤدّي بالمجمل إلى تشتيت قوة اليمين الصهيوني، خاصة إذا لم ينجح أحد أحزابه بتخطّي نسبة الحسم في الانتخابات، ما سيزيد من حصّة معسكر الوسط الصهيوني المنافس.

عودة الجنرالات العسكريين للواجهة السياسية الانتخابية، والمنافسة بقوّة على رئاسة الحكومة من خلال حزب "أبيض أزرق" بقيادة رئيس الأركان الإسرائيلي السابق "بيني جنتس"، بعد أن استطاع نتنياهو طوال الفترات السابقة تحييد قوّة كبار الضباط العسكريين من خلال قانون "الانتظار" الذي يمنع الجنرالات من الترشّح للكنيست قبل مرور ٣ سنوات على إنهاء خدمتهم العسكرية ، لكن في هذه الانتخابات نجح كل من " جنتس" و"بوجي يعلون" و" جابي أشكنازي"، أولاً من كسر المعادلة من خلال التنازل عن عقدة الرجل الأول، والذي يمكن تسميته "غرور الجنرالات"، ثانياً تشكيل ائتلاف حزبي لا يحمل فقط الأجندة الأمنية السياسية، ولكن أيضاً يحمل أجندة اقتصادية اجتماعية من خلال وجود حزب "هناك مستقبل" بزعامة " يائير لابيد"، الأهم أن الجنرالات اختاروا الانطلاق في معركتهم الانتخابية من معسكر الوسط الصهيوني وليس من معسكر اليسار الصهيوني كما هو معتاد، اقتناصاً لمزاج المواطن الصهيوني الذي بات أكثر يمينية عما سبق. وبذلك يكون قد جهّز الجنرالات بديلاً متكاملاً عن نتنياهو ومنظومة اليمين الحاكم، خاصة أن حزب أبيض أزرق يعطي إشارات سياسية للحليف الأميركي بقيادة "ترامب" أنهم على استعداد للتعاطي مع الحل الأميركي "صفقة القرن" للقضية الفلسطينية.

الموقف الأميركي الرسمي من الانتخابات الإسرائيلية عدم التدخّل بها، ولذلك أجّل البيت الأبيض الإعلان عن صفقة القرن إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، ولكن تصريحات "جاريد كوشنير" بخصوص الخطوط العريضة لصفقة القرن في أجواء الانتخابات الإسرائيلية لا تتساوق مع الموقف الرسمي الأميركي ، حيث تم تفسيرها من قبل بعض المحلّلين السياسيين الإسرائيليين أنها تصبّ في إطار دعم حزب الجنرالات، رغم أن ترامب أثنى على نتنياهو كصديق وزعيم في تغريدة له على التويتر بعد تصريحات صهره كوشنير، الموقف الأميركي الحقيقي من الممكن قراءته فقط من خلال المصلحة الأميركية، حيث الرئيس ترامب يبحث عن تهيئة البيئة السياسية الإسرائيلية التي تُنجِح صفقة القرن الأميركية، فحكومة يمين بحتة بقيادة نتنياهو بالتأكيد لن تتعاطى مع صفقة القرن بالمطلق، كون اليمين الإسرائيلي الاستيطاني الديني ليس في أجنداته تقديم أي شيء للفلسطيني مهما صغر حجمه، وبالمقابل فوز الجنرالات بالانتخابات وتعاطيهم مع ترامب من الممكن أن يعيد مناخات الأجواء التي رافقت اتفاق أوسلو، مروراً بمشهد اغتيال رئيس الوزراء الصهيوني "إسحاق رابين"، حيث الشرخ الصهيوني سيزداد مما سيفشل نجاح الخطة الأميركية، لكن تعزيز قوّة حزب الجنرالات مع الحفاظ على قوّة نتنياهو، بالحد الذي يرغمه على تشكيل حكومة وحدة صهيونية مع حزب أبيض أزرق، إذا أراد تشكيل حكومة تحت قيادته، وبذلك تتحقّق المصلحة الأميركية.

مصلحة حزب الليكود والائتلاف الحكومي الحالي أن تبقى الأوضاع على الجبهة الفلسطينية وخصوصاً في غزّة على ما هي من دون تغيّرات دراماتيكية في الموضوع الأمني، حيث أيّ تصعيد واسع في غزّة سيصبّ في مصلحة المنافسين لنتنياهو سواء من داخل اليمين أو من خارجه، لذلك نستطيع تفسير حركة الوفود السياسية على غزّة لمنع التدحرج للتصعيد العسكري، وهذا بعكس سابق الانتخابات التي كان مَن يتولّى الحكومة يبحث عن الدم الفلسطيني من خلال افتعال الحروب لرفع رصيده الانتخابي، وإذا تم ربط ذلك بالموقف الأميركي يتّضح أن دول التطبيع العربية تلعب دوراً في تثبيت نتنياهو داخل الحكومة القادمة، وإذا توسّعنا في المشهد الأمني نجد أن الحفاظ على الوتيرة المعتادة إسرائيلياً تجاه الجبهة الشمالية مع التركيز على البُعد الإعلامي الاستخباراتي بعيداً عن المواجهات العسكرية الفعلية تخدم الهدف الاستراتيجي لليمين الصهيوني في التخفيف من أولوية الملف الأمني على سلّم الأجندة الانتخابية حتى يوم الانتخابات.

هل يمكن أن يُحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي "هذه المرة"؟

محمد عبد السلام . اتجاهات الأحداث . العدد (٢٩) /٢٠١٩ . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات

الجميع يعرفون. إذ سيعود "الصراع العربي – الإسرائيلي" إلى واجهة الأحداث خال الفترة القصيرة القادمة، بعد أن تراجع الاهتمام به، عدا فترات محدودة، منذ عام ٢٠٠١ تقريباً، والأهم أنه سيعود "عربيا – إسرائيلياً"، بعد أن كان نطاقه قد تقلص إلى الحدود الإسرائيلية – الفلسطينية، بأطراف قد تكون جزءاً من الحل، وليس المشكلة، فهناك محاولة تم الإعداد لها عبر عامين لتشكيل "خطة سام" متعددة الأطراف، يطلق عليها إعلامياً "صفقة القرن"، ستشغل المنطقة لفترة وتؤثر على تفاعلاتها، وستغير بعض ملامح خريطة الإقليم، في حال نجاحها، وكذلك في حال فشلها، والسؤال: هل يمكن أن تنجح؟

لقد طُرح السؤال على شخصيات أمريكية عملت على الخطة، وكانت الإجابة "أنه ليست هناك ضمانات بأنها أفضل من المحاولات الماضية التي فشلت، لكننا نجرب طريقاً مختلفاً، وسنعمل على تنفيذه"، وبالفعل يبدو أن المسألة مختلفة، وأحد مفاتيح الاختلاف هو كلمة "التنفيذ" التي تسيطر على إطار الخطة، وتقديرات بعض من وضعوها ومن تلقوها، فما يقال هو أنه "ليست مهمتنا أن نقدم تطمينات مسبقة، ولن نعرض على أحد مكافآت لكي يأتي للتفاوض، فنحن وسطاء نسهل الأمور ولسنا (Brokers)، سنعرض على الأطراف شيئاً واقعياً لمصلحة الشعوب، وندعوهم للاتفاق عليه"، فمنطق الخطة هو (or No deal Deal)، إما أن تقبل أو ترفض.

إن الخطة قد عرضت على الأطراف المباشرة للصراع، وغير المباشرة أيضاً، وقد قام واضعوها بعرضها على "فاعلين من غير الدول"، كشركات الأعمال، وقطاعات من المجتمعات لتسهيل مهمة المتفاوضين، مع إشارات إلى أن من سيحاولون إفساد الأمور وإشاعة الفوضى (Spoilers) "سوف يتم الانتباه لهم"، ويبدو أن المسألة معقدة لدرجة أن جنرالات من أنصار الجيوبوليتكس الذين يفكرون في مجموعات العمل القديمة، الخاصة بالحدود والمياه والأمن واللاجئين وغيرها، يجدون صعوبة في التوصية بقول لا منذ البداية، ويأملون في أن يعمل "منطق العدل" وليس منطق الصفقات، فسيتم التفاعل مع ما سيطرح، والمشكلة أنه إطار من دون سوابق.

على أية حال، فإن ما يقال هو أن الخطة تفصيلية للغاية، وإن هناك تجربة تسوية مختلفة، فالسلم يفرض بالقوة أو يتم بالتفاوض، وعادة ما يكون "التعاون الاقتصادي" نتيجة تالية، وهذه المرة، يبدو أنه تم تصميم "التسوية" على أساس أن الصراع يمكن التعامل معه على أنه "مباراة غير صفرية" تستند إدارتها إلى خلق مصالح مشتركة تتحقق في إطارها "مكاسب كبيرة"، فحسب تعبير لجيسون جرينبات "ترامب ليس مارشال"، لكن الأدوات الاقتصادية "جزء من الحل"، فهل يمكن أن يحل الصراع بهذا الأسلوب؟

إنه لن يحل

الإجابات القديمة لاتزال مطروحة، فببساطة هذا الصراع "لن يحل" هذه المرة، كما لم يحل في ٦ محاولات متعددة الأطراف، على الأقل، من قبل، لكن التاريخ أيضا يثبت كل شيء، إذ توجد صراعات شديدة التعقيد تمت

تسويتها، فربما أصاب الإرهاق كل الأطراف، وربما تصاعدت أهمية "الاقتصاد" للشعوب، مع تقلص أهمية الحدود والعواصم واللاجئين في ظل خبرة ما بعد عام ٢٠١١، أو أن ما سيطرح عرض يصعب رفضه، لكن الأهم هو أن البديل دائما لأي "صفقة" ترفض، كان ببساطة هو استمرار الوضع الراهن، فهل الوضع الراهن أفضل من "تسوية ما"، حتى لو لم تكن مقبولة، هذه المرة أيضاً؟

إن فكرة "عدم القابلية للحل" تستند إلى مقولات من الماضي الذي يبدو حالياً "سحيقاً"، مثل:

١- إنه صراع وجود وليس صراع حدود، وإنه لن ينتهي إلا بنهاية أحد طرفيه، ولأن الطرف العربي، بحكم المساحة والسكان، لن ينتهي، فقد كان المقصود هو أن الطرف الآخر هو الذي سيختفي، أو يفترض، أو يجب.

٢ - إنه الصراع المركزي في المنطقة، وإن كل الصراعات الأخرى ثانوية، وإن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى، وإنه ما لم يحل هذا الصراع، وما لم تتم تسوية تلك القضية، فإن المنطقة لن تستقر، ولن يحل أي شيء.

ولا يحتاج الأمر لتحليل طويل لإثبات أن الماضي قد انتهى، وأن تفاعلات الحرب والسام والغزو والثورات تجعل مسألة الحديث عن "الوجود وليس الحدود" ترتبط بغير العقلاء، ومع الوقت لم يعد الصراع مع إسرائيل هو الأساسي، ولم تعد القضية الفلسطينية هي المركزية، إذ أصبحت فلسطينية فقط مع امتدادات محددة لها، ولا مزيد، فالإقليم سار في طريقه، بصرف النظر عن حلها أو عدم حلها، ومؤخراً، وضح أن هناك توجهات شديدة العملية، فلم يعد أحد يرغب في أن يتوقف التاريخ عند أوضاع لم تتم مراعاتها من جانب أطرافها المباشرة ذاتهم، إذ ساهمت الصراعات الفلسطينية في تلوين الصورة.

الفكرة بسيطة، هي أن هذه الإجابات لم تعد صالحة لتحليل مستقبل عملية التسوية المحتملة، في ظل "الصيغة المختلفة"، فهي لن تعوق إمكانية أن يسوى، حتى لو كانت هناك تيارات مختلفة لا تزال تتمسك بها، وقيادات لن تتمكن من الابتعاد عنها، أو دول على أطراف الإقليم لا تزال توظفها، فالمشكلة ليست هنا، أو لم تعد كذلك.

إنه صعب الحل

كانت هناك أطر أكثر واقعية، قدمت إسهامات في فهم أن هذا الصراع "صعب الحل"، أهمها نظرية شهيرة هي أنه "صراع اجتماعي ممتد"، وهو نوعية من الصراعات التي تتجاوز كل الحدود المفهومة لصراعات الدول، وتتمدد لتصل إلى المجتمعات نفسها، وتتجاوز ما هو عسكري وسياسي إلى ما هو اقتصادي وثقافي، وتزداد تعقيدا مع الوقت، وهذه الصراعات – ببساطة شديدة – تتسم بالتالي:

١- إنها لا تحل أصلاً، ولا تسوى كذلك، وإنما "تذبل" مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال ونسيان التاريخ، لتنتهي وحدها، فهي تدور حول قيم وليس مصالح، وعادة لا يمكن أن توجد حلول وسط بشأن القيم، وأي محاولة للتركيز على المصالح يمكن أن تجدي مؤقتاً، لتنهار في النهاية. وبالتالي كل ما يمكن فعله بشأنها هو إدارتها، باحتواء التفاعلات العنيفة التي تنفجر عبر مسارها.

٢- إن كل الخيارات تمثل مشكلة، فالحرب تشكل أزمة في مسار تلك الصراعات، والأهم أن السام يمثل أزمة أيضاً، فأي خروج كبير عن نمط التفاعل المعتاد يثير المتاعب، ويستدعي ردود الأفعال القلقة أو الرافضة

نفسها، فالدول تعاني حالات الحرب، والمجتمعات لا تتفاعل مع محاولات السلم، والقيادات قد تدفع ثمناً كبيراً في الحالتين، لذا قد تفضل "المناطق الآمنة".

ولقد تطورت هذه الأفكار مع الوقت، لتضع محددات لما تعنيه فكرة الحل، ولتصبح أكثر واقعية، بما يشير إلى أنه إذا تم التمكن من تجاوز مفهوم "الحل"، فإن الأمور قد تصبح متصورة، أهمها فكرتان:

١- إن هناك مستويين للصراع، فمن الممكن أن يكون الشق الفلسطيني صراع قيم أساساً يصعب أن يحل، لكن الشق المصري والأردني والسوري واللبناني صراع مصالح أساساً، يمكن أن توجد طريقة للتسوية معه، وهو ما حدث.

٢- أن المقصود هو "السام وليس الحب"، وهي مازالت تطرح في مؤتمرات جادة على الرغم من أنها قديمة، فالسام هو الحل الشامل العادل، فالمتاح هو تسوية على أساس حلول وسط ومصالح ناقصة، تقرر الدول أنه يمكن أن تتعايش في إطارها بشكل سلمي.

وبالتالي، فإن المهم – وفقا لذلك التوجه – ليس الوصول إلى تسوية مقبولة، وإنما معقولة، للجوانب السياسية والأمنية، بما يمنع تصاعد الصراع مستقبلاً، فيما يشبه الاحتواء، بحيث تسود علاقات عادية طبيعية وليست خاصة بالضرورة، بصرف النظر عن الجوانب الاجتماعية والثقافية، التي ستذبل وحدها.

يمكن أن يحل

"إنه يمكن أن يحل"، لم يكن أحد يقرر ذلك في أي وقت، لكن الواقع كان مختلفاً نسبياً، فبعض الدول كانت تتعامل "بمرونة" مع إسرائيل في أطر غير معلنة، والتاريخ يشير إلى أنه تم إجراء اتصالات واستقبال مبعوثين وعقد صفقات، وتوضيح مواقف، وأكثر من ذلك بكثير، منذ السنوات الأولى لبداية الصراع، ومن جانب كل الأطراف تقريباً، قبل أن تبدأ العمليات المنظمة لتسويته، مثل كامب ديفيد والمبادرة العربية وعملية مدريد وواي بلانتيشن ووادي عربة واتفاق أوسلو وتفاهم ٢٠٠٦ ومشروع إسراطين، فالسياسات العملية كانت موجودة طوال الوقت، على أساس المصالح المشتركة "المنفردة أحياناً"، ويمكن أن يتكرر ذلك.

إن ما يطرح حالياً ليس مجرد جولة جديدة من محاولات تسوية الصراع، وإنما مرحلة مختلفة تعتمد على صيغة أقرب إلى "البيزنس السياسي" الذي يحقق مصالح محددة منها إلى مفاوضات تقليدية تستند إلى الثوابت كالحقوق التاريخية والسيادة الوطنية، فالأساس هو فكرة الصفقة، على الرغم من أن أحدا لا يريد التركيز على اقتصادات المفهوم وكأنها الأساس، أو كأن الوسيلة الثالثة لحل الصراع ستكون "الشيكات"، لكن الجانب الاقتصادي في الخطة كبير، وهناك أقوال لواضعي الخطة بأن هناك وعياً لأهمية تقرير المصير ومشكلة اللاجئين وحتى حساسية القدس، على الرغم من نقل السفارة الأمريكية إليها، لكنهم يعتقدون أن خلق شبكة مصالح وبدائل حقيقة لأطراف الصراع يمكن أن يقود إلى تسوية قابلة للاستمرار.

هناك مثال بسيط لم يطرح، لكنه يوضح الطريقة التي يتم التفكير بها، فإذا كانت هناك مشكلة مياه بين طرفين، لن يكون الحل – وفقاً لمخططي الصفقة – هو خوض مفاوضات مرهقة حول الحقوق الثابتة أو تقاسم الموارد، وإنما النظر في وجود مشروعات حفر أو تحلية يمكن أن توفر احتياجات الطرفين و"وظائف للجانبين"، وبالتالي

هل سيقدم طرف على رفض تسوية تتجاوز حقه الشرعي، إذا كان سيحصل في الإطار الجديد على ما كان يحارب من أجله في الإطار التقليدي، وينطبق شيء من ذلك على القضايا الأخرى، مثل اللاجئين والمستوطنات، وتتوقف الإجابة على تقديرات كل طرف.

وهنا، إذا عدنا إلى سؤال البداية، هل يمكن أن يحل الصراع هذه المرة، فإن الإجابة ببساطة، وفقاً لنظرية الاحتمالات، هي ٢٥ – ٧٥ في المائة، لصالح التفاعل مع ما سيطرح، وعدم الرفض من حيث المبدأ، أو عدم القدرة على القيام بذلك، وإذا كان ثمة ما يقال، فإن المشكلة ستكون مدى تقدير كل طرف لقدرته على احتمال الثمن السياسي الكبير لإبداء مرونة بشأن قيم الدولة والسيادة والحدود والأمن والعاصمة والموارد والهوية، خاصة أنه لن يتم التمكن من تجاوزها، ففي النهاية يجب أن تكون هناك دولتان، لكن وفق إطار مختلف "خارج الصندوق" التقليدي، يصعب التصرف معه بطريقة تؤدي إلى استمرار الوضع القائم. أما إذا كانت الصفقة سيئة (Bad Deal)، فإن رايات "أمل دنقل" ستبدأ في الارتفاع.

رؤساء أركان «محور المقاومة»: التربة عربية والحصاد إيراني

رأي القدس العربي . ٢٠١٩/٣/١٩

وصل إلى العاصمة السورية دمشق كل من رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإيراني ونظيره العراقي، للاجتماع مع ممثل عن جيش النظام السوري قد يكون وزير الدفاع بالنظر إلى خلوّ منصب رئيس الأركان حالياً. وقد تولى الجنرال الإيراني مهمة النيابة عن الثلاثة في الإفصاح عن سبب الاجتماع، وأنه يهدف إلى بحث سبل تعزيز العلاقات والتنسيق العسكري في مكافحة الإرهاب بين الدول الثلاث، وتحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة.

من جانبه لم يفوت القائد العام للحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري فرصة هذا الاجتماع من دون التشديد على أن بلاده «نظمت ١٠٠ ألف عنصر شعبي مسلح في سوريا لقتال داعش والنصرة والمعارضة السورية، ومثلهم في العراق، حسب ما نقلت عنه وكالة «فارس» الإيرانية. ولم ينس جعفري الإشارة إلى أن الأراضي الفلسطينية بأكملها باتت «تحت مرمى حلفاء إيران»، وأن «الكيان الصهيوني أصبح محاصراً، ولم يعد قادراً على توسيع حدوده».

ويلفت الانتباه أولاً إلى أنه لم يعد ممكناً لاثنتين من الدول العربية المتجاورة أن تجتمعا للتداول في الشؤون المشتركة، والعسكرية منها بصفة خاصة، من دون مشاركة طرف ثالث غير عربي هو إيران. وما يزيد هذا التطور خطورة أن القادة الإيرانيين هم الذين يرسمون جدول أعمال هذه الاجتماعات لأنها ببساطة تخدم المصالح القومية الإيرانية ولا يتجاوز دور بغداد ودمشق حدود التنفيذ على الأرض. فليس خافياً أن الحديث عن «التنسيق» و«تعزيز العلاقات» إنما يُراد منه بحث ملفات الحدود العراقية ـ السورية المشتركة وفتح المعابر التي يحتاج إليها الحرس الثوري الإيراني من أجل نقل الافراد والمعدات إلى الداخل السوري، وكذلك قطع خطوات ملموسة إضافية نحو استكمال المشروع الإيراني الاستراتيجي حول شقّ طريق برّية وسكة حديد تصل الأراضي الإيرانية بميناء اللاذقية السوري عبر مدينة البصرة العراقية.

كذلك بات مكشوفاً اجترار الأقوال عن مكافحة الإرهاب، وفي الآن ذاته التفاخر بدحر تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق وسوريا بفضل تعاون الميليشيات والمنظمات التابعة للحرس الثوري الإيراني مع كل من الجيش العراقي وما تبقى من قوات النظام السوري.

وليست إشارة جعفري إلى الأعداد الكبيرة من مقاتلي إيران المنتشرين في العراق وسوريا، وعلى نحو مضخم عن سابق عمد، إلا رسالة مبطنة ترسلها طهران إلى موسكو تحديداً، رداً على تصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول ضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية من سوريا، بما في ذلك التشكيلات العسكرية الإيرانية المختلفة.

وأما خطاب التهديد والوعيد الإيراني ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي فقد افتضح أمره منذ سنوات، فلا أحد ممن يسميهم جعفري «حلفاء إيران»، من حزب الله اللبناني إلى الحشد الشعبي العراقي مروراً بالنظام السوري ذاته،

شكل أي تهديد جدي مباشر ضد الكيان الصهيوني طيلة ثماني سنوات من عمر الانتفاضة الشعبية السورية وتدخل إيران عسكرياً لصالح نظام بشار الأسد.

ومن الواضح أن اجتماع رؤساء أركان «محور المقاومة» في دمشق يستكمل الشطر العسكري من أجندات الزيارة الخاطفة التي قام رئيس النظام السوري إلى طهران مؤخراً، والزيارة «التاريخية» للرئيس الإيراني حسن روحاني إلى العراق، حيث إيران تزرع وإيران تحصد ولكن في التربة العربية.

الجريء لا ينتصر دائما

د. محمد السعيد إدريس ـ الأهرام ـ ٢٠١٩/٣/١٩

منذ أسابيع قليلة، وتعليقاً على الضربات القوية التى وجهها الطيران الإسرائيلى لما اعتبره مراكز لتخزين وتطوير الصواريخ الإيرانية التى تُهيأ لتسليمها إلى «حزب الله» كتب «إيال زيسر» فى صحيفة «إسرائيل اليوم» الموالية لرئيس الحكومة بنيامين نيتانياهو أن «الجرىء ينتصر» معتبراً التردد الإيرانى على تلك الضربات انتصارا كبيرا لإسرائيل، رغم أنه فسر ذلك التردد بأنه «يحتمل أنها (أى إيران) لم ترغب فى أن تشد الحبل أكثر مما ينبغى فى علاقاتها مع سوريا بشار الأسد، وبالأساس فلاديمير بوتين سيد النظام فى دمشق».

هكذا فهم الإسرائيليون الامتناع الإيرانى عن التعجيل بدخول مواجهة معهم، وربما يكون هذا الفهم قد تأكد عقب ما اعتبره الإسرائيليون «زيارة ناجحة» لرئيس الحكومة بنيامين نيتانياهو لموسكو جدد خلالها التفاهمات الإسرائيلية– الروسية السابقة حول أنشطة الطيران الإسرائيلى فى الأجواء السورية، لكن الأهم أنه حظى بأن يكون شريكاً فى اقتراح الرئيس الروسى فلاديمير بوتين ضمن «مجموعة العمل» أو «الآلية» الروسية المقترحة للبحث فى مستقبل سوريا، وبالتحديد فى «ضمان انسحاب القوات الأجنبية من سوريا».

لم يهنأ نيتانياهو بانتصاراته المتوهمة، ووجد بعد أقل من أسبوعين أنه مضطر لمراجعة معادلة «الجرىء ينتصر» فى ظل أربع صدمات متلاحقة؛ أولى الصدمات جاءت من بغداد عقب الزيارة الناجحة التى قام بها الرئيس الإيرانى حسن روحانى للعاصمة العراقية، وكشفت نتائجها المتنوعة أن التنافس الأمريكى– الإيرانى على العراق تم حسمه لمصلحة إيران.

فزيارة روحانى للعراق التى جرى التوقيع خلالها على مذكرات فى مجالات النفط والتجارة والصحة والنقل وترسيم الحدود البحرية اكتملت باستجابة الحكومة لمطالب القوى السياسية العراقية والبرلمان العراقى بإنهاء وجود القوات الأجنبية فى العراق، وبالذات القوات الأمريكية، رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدى هو الذى أعلن القرار فى مؤتمر صحفى قال فيه «أبلغنا الجانب الأمريكى بأولويات العراق إزاء الوجود العسكرى الأجنبى»، وأكد أن «العراق لن يكون منطقة اقتتال ونزاع إقليمى مطلقاً». قرار معناه أن أمريكا تخرج من سوريا ومن العراق فى حين أن إيران هى التى تتوسع فى فرض وتأكيد وجودها.

عبّر عن هذه الصدمة برايان هوك الممثل الأمريكى الخاص لإيران بقوله «إذا كان الأمر يتعلق بأمن وسيادة واستقرار العراق، فإن إيران ليست الجواب.. تريد إيران فتح طريق عسكرى سريع عبر شمال الشرق الأوسط يمكن استخدامه من قبل الحرس الثورى لنقل الصواريخ والأسلحة والمقاتلين.. فإيران تريد تحويل العراق إلى محافظة إيرانية».

الإحباط الأمريكى من زيارة روحانى للعراق امتد حتماً إلى الإسرائيليين الذين جاءتهم الصدمة الثانية من أنقرة بعد أن صعد الرئيس التركى مواجهته مع بنيامين نيتانياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية على خلفية تصريحات نيتانياهو حول «يهودية الدولة العبرية» واعتباره أن «إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها (...).

وأنها دولة لليهود فقط». وجاء الرد التركى القوى على لسان الرئيس التركى رجب طيب أردوغان فى خطاب جماهيرى بأنقرة خاطب فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية بقوله «نيتانياهو عد إلى رشدك، فأنت الظالم الذى يقتل الأطفال الفلسطينيين وهم بعمر السبع سنوات»، مشيراً إلى أن نيتانياهو يحاكم هو وزوجته بتهم «أنه سارق».

هذا الاشتباك التركى- الإسرائيلى تضاعفت تأثيراته عقب تصعيد سورى ضد إسرائيل.. التصعيد السورى جاء على لسان فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السورى عبر الجنرال كريستيان لوند قائد قوات الطوارئ الدولية، وأكد فيها أن «سوريا لن تتردد فى استخدام القوة لتحرير هضبة الجولان إذا لم تنسحب منها القوات الإسرائيلية»، هذا التهديد السورى جاء رداً على الزيارة التى اصطحب فيها بنيامين نيتانياهو السيناتور الجمهورى ليندسى جراهام المقرب من الرئيس الأمريكى لهضبة الجولان، والتى وعد خلالها جراهام بأنه «عندما يعود إلى واشنطن سيعمل على إقناع الرئيس ترامب بإصدار قرار بالاعتراف بضم إسرائيل للهضبة المحتلة، ومساعدة السيناتور الصهيونى تيد كروز لتمرير قرار فى الكونجرس فى الإطار نفسه».

هذه التحذيرات والتطورات وما تمثله من صدمات أجهضت مبكراً الطموحات الإسرائيلية التى جرى الإفصاح عنها نتيجة لزيارة نيتانياهو لموسكو، وتوقعات الإسرائيليين أن شهر العسل الروسى مع كل من إيران وتركيا قد انقضى وأن صراع المصالح سيفرض نفسه على كل الأطراف، وأن الآفاق باتت مفتوحة أمام إسرائيل لتأسيس شراكة مع روسيا تتجاوز الأزمة السورية وتمتد إلى القضية الفلسطينية وبالتحديد دعم روسيا لـ «صفقة القرن» الأمريكية.

هذه الصدمات باتت تفرض على إسرائيل إعادة مراجعة حساباتها حسب ما تؤكده مصادر إسرائيلية ترى أن زيارة نيتانياهو لموسكو مازالت مثار تقييمات مختلفة من ناحية مدى قبول بوتين بالتراجع عن تسليم باقى صفقة صواريخ اس ٣٠٠ لسوريا، أو منع الجيش السورى من استخدام ما تسلمه من هذه الصواريخ ضد إسرائيل، ناهيك عن عدم الوثوق فى جدية وجود تعهد روسى بضبط الوجود الإيرانى فى سوريا فى الوقت الذى تزداد فيه المخاوف الإسرائيلية من مشروع الصواريخ الإيرانية الدقيقة التى يجرى تسليمها تباعاً إلى «حزب الله» والدور الإيرانى المتصاعد فى إعادة تحديث ترسانة صواريخ حزب الله وجعلها أكثر دقة فى التصويب بما يفاقم من خطورتها على الأمن الإسرائيلى، فى الوقت الذى تتضاعف فيه المخاوف الإسرائيلية من جدية الطموحات الإيرانية السورية بالتعاون مع حزب الله بفتح جبهة مواجهة ضدها فى الجولان.

هذه المخاوف تجاوزت حدود التوقعات على ضوء الصاروخين اللذين جرى إطلاقهما على تل أبيب من قطاع غزة ليلة الخميس الماضى، سواء كان إطلاقهما متعمداً أم بطريق الخطأ فالرسالة وصلت إلى عمق الأمن الإسرائيلى وهى بالأساس رسالة مزدوجة الأولى أن لدى فصائل المقاومة بقطاع غزة صواريخ قادرة على الوصول إلى العمق الإسرائيلى فى تل أبيب نفسها وإجبار السكان على اللجوء إلى المخابئ، والأخرى أن «القبة الحديدية» الإسرائيلية فشلت فى التصدى لهذين الصاروخين.

تطور لا يضع إسرائيل بين كماشة جبهتى جنوب لبنان والجولان فقط بل ويجعل قطاع غزة طرفاً فى جبهة ثالثة باتت مؤكدة فى أى حرب مع إسرائيل قد لا يرى المتهورون من قيادتها أن الجرىء يمكن أن ينهزم إذا لم يحسن تقدير حساباته، ويدرك أنه مأزوم، عندما يؤكد الواقع الفعلى أنه مأزوم وهذا ما لا تريد أ ن تعترف به إسرائيل.